جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

المواطنة وقضايا الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي دراسة حالة الجزائر-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- رحماني مروة
- عسالي مريم هبة

إشراف الأستاذ:
-د. رمضاني مفتاح

لجنة المناقشة

-د/أ. قوادرية بورحلة	رئيسا
-د/أ. رمضاني مفتاح	مقررا
-د/أ. بعيطيش يوسف	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

PG/161639018666/161639018673

شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل على تمام أنعمه و نحمده على التوفيق والسداد في انجاز هذا العمل واتمامه.

و لا يسعنا الا أن نشكر أستاذنا المشرف "الأستاذ رمضاني مفتاح" على توجيهاته القيمة و أخلاقه العالية ورحابة صدره التي كانت لنا داعما وعونا في البحث و العمل ، و ندعوا الله أن يجعلها زيادة في ميزان حسناته وأن يجزيه الله علينا خيرا.

كما نشكر كل أساتذتنا و عائلتنا وأصدقائنا و كل من كان له فضل في اتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بدعاء فالشكر جزيل الشكر.

كما لا يفوتونا ولا يسعنا أن نوفي تمام الشكر و التقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لنا بمناقشة هذا العمل، ونسأل الله عز وجل أن يرفع درجاتهم و ينفع الناس بعلمهم.

الطالبتين

رحماني مروة

عسالي مريم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين
الكريمين نور حياتي و مصدر سعادتي

و إلى كل أفراد العائلة الكريمة و خاصة أختي
الكبرى "**أم الأنوار**" التي كانت لنا نعم المحفز و
الموجه و الداعم

كما أهديه إلى كل أساتذة و موظفي قسم
العلوم السياسية بجامعة الجلفة

رحماني مروة

الإهداء

إلى من جعلهم الله سببا في وجودي

أبي و أمي

إلى أختي و أخواتي و خاصة من كان

و لا يزال السند و العضد ... أخي

عبد الله

إلى أساتذة و موظفي قسم العلوم

السياسية بجامعة الجلفة

أهدي هذا العمل المتواضع

عسالي مريم

مقـــدمـة

يواجه العالم العربي الكثير من التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، وبعد موجة الاستقلال التي شملت عالمنا العربي ظهرت موجة أخرى والتي بدأت فيها بوادر الانتقال من نظام شمولي إلى آخر ديمقراطي .

ومما لاشك في أن ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي إنجر عنها عدة أنواع أخرى من العولمة ،وخاصة فيما يتعلق بانتشار القيم الثقافية والسياسية المرتبطة بالديمقراطية كالاعتراف بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، وتفعيل دور المجتمع المدني كشريك في اتخاذ القرار العام .وهذا كله في سبيل تقييد السلطة العامة وتوجيهها بما يتلاءم مع رغبة وصالح الشعوب.

وفي خضم هذا التدافع والتطور المجتمعي العربي ظهر مصطلح المواطنة كحل جذري للعديد من القضايا الخلافية الداخلية ،وأهمها النزعة القبلية والطائفية التي عرقلت البناء الحديث للدولة، ففي كل البلدان العربية هناك تنوع طائفي ثقافي يهدد كيان الدولة، والجزائر ليست ببعيدة عن هذا التهديد .وظهر هذا جليا بعد حراك 22 فيفري 2019 ، عندما بدأ التكلم حول هوية الدولة ومحاولة كل طرف سواء امازيغي أو عربي فرض هويته على الأخر بدون وجود مؤسسات أو قيم ثقافية تدير الحوار المجتمعي في شكل سلمي وإيجابي.

أولا: أهمية الموضوع:

لعل ما يجعل موضوع المواطنة وقضايا الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي ذا أهمية بالغة هو أنه يسلط الضوء حول أهم حل في إدارة الصراعات المجتمعية الحالية والتي تمزق مجتمعاتنا إلى أشلاء متنافرة تحمل في طياتها بذور حرب أهلية تؤدي إلى هلاكها ، ويمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى قسمين:

أ-الأهمية العلمية:

والتي تتمثل في الإحاطة بمتغيري الموضوع من الناحية العلمية وهما المواطنة والإنتقال الديمقراطي وهما يعتبران حديث الساعة اليوم في خضم المخاض السياسي الذي تمر به البلدان العربية وخاصة الجزائر بعد الحراك الشعبي الأخير.

ب-الأهمية العملية:

محاولة تطبيق الجانب النظري للمواطنة و الانتقال الديمقراطي على الحالة الجزائرية ، ومحاولة إيجاد وحلول عملية تساهم في رأي الصدع بين مكونات المجتمع .وخلق بيئة سياسية ثقافية مبنية على قيم المواطنة الحقيقية لإدارة الحوار السياسي المجتمعي بشكل يقدم الإضافة المرجوة لتعزيز القيم الديمقراطية.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الذاتية:

رغبة الباحثتين في فهم الأحداث المتلاحقة بعد حراك 22 فيفري 2019، واستيعاب الثغرات والنواقص في عملية الانتقال الديمقراطي الحقيقي في الجزائر ، ومحاولة الخروج بتصور للحلول الممكنة للمأزق السياسي الذي نعيشه .

ب-الأسباب الموضوعية :

تعتبر المواطنة من أكثر المصطلحات تداولا اليوم ،ولذا من الواجب كباحثتين في العلوم السياسية فهم هذا المصطلح و إستعاب ابعاده ومحاولة فهم ما يحمله هذا المفهوم من جزئيات تساهم في تعزيز وتسريع عملية الانتقال الديمقراطي .

-يعتبر الانتقال الديمقراطي ظاهرة إيجابية تساهم في تحقيق رغبة الشعوب العربية في نيل سيادة قرارها، والتحكم في مصائرها ، لذا من المهم التركيز عليه بشكل دقيق لفهم مختلف التجارب و الإستفادة من الإخفاقات والنجاحات الموجودة.

ثالثا: أهداف الدراسة :

من خلال دراسة موضوع المواطنة وقضايا الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي -دراسة حالة الجزائر- تهدف هذه الدراسة الى:

-الإحاطة بمفهومي المواطنة و الانتقال الديمقراطي

-دراسة مدى استيعاب الشعوب العربية عامة والشعب الجزائري خاصة لمفهومي المواطنة

-دراسة تجارب الانتقال الديمقراطي العربية والجزائرية خصوصا

-فهم مدى قدرة ابعاد المواطنة على المساهمة في تسريع عملية الانتقال الديمقراطي

رابعا: الإشكالية:

في ظل الأهمية البالغة التي أسردناها سابقا لهذا الموضوع تراءت لنا هذه الإشكالية لنا هذه الإشكالية:

إلى أي مدى تساهم المواطنة في تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي عموما وفي الجزائر خاصة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى تساؤلات فرعية هي :

-ما مفهوم المواطنة ؟

-ماهي ابعاد وقيم المواطنة ؟

-كيف يساهم المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة ؟

-ما مفهوم الانتقال الديمقراطي ؟

-ما تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ؟

-ما تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟

خامسا: فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة للإشكالية فهنا يوضع الفرضية الأتية:

-يساهم تعزيز قيم المواطنة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة في حل الكثير من مشاكل الإنتقال الديمقراطي

سادسا: الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

1-الإطار المكاني :ترتكز الدراسة على إطار مكاني يتمثل في ما يسمى بالوطن العربي وقد اتخذنا الجزائر كأنموذجا لتسهيل عملية الدراسة .ولأنها موطننا وبالتالي لها من الأهمية البالغة في حياتنا ومستقبلنا

2-الاطار الزماني :غاب الاطار الزماني في عنوان البحث وهذا لأن تجربة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي لها تقريبا نفس المحطات التاريخية والتي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي .لأن الانتقال الديمقراطي ما هو إلا سيرورة غير قابلة للتجزئة فلا يمكن دراسة جزء زماني مع ترك الباقي.

سابعا: ألمقاربة المنهجية للدراسة للدراسة

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي بشكل أساسي وهذا بوصف وتحليل الأوضاع السياسية التي مرت بها الأوطان العربية و الجزائر خصوصا ، ومحاولة الوصول الى استنتاجات منطقية إنطلاقا من هذا الواقع. وكذا اعتمدنا على المنهج التاريخي وهذا الاستعمال في ترتيب وفقهم الاحداث و المحطات التاريخية التي صاحبت عملية الانتقال الدموقراطي منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي الى غاية كتابة هذه المذكرة البحثية .

ثامنا: ادبيات الدراسة

يعتبر موضوع المواطنة وقضايا الانتقال الدمقراطي في الوطن العربي موضوعا فريدا على حسب علمنا فلم نجد أي موضوع يتطابق معه أو حتى يربط المتغيرين المواطنة و الانتقال الديمقراطي ،وفي الغالب ما نجد أحد المتغيرين مربوطا بعنصر أخر لذا فإننا اعتمدنا عليهم ولو جزئيا ونذكر منها :

1-أطروحة دكتوراه "دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الديمقراطي .دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"[1] والتي تتناول فيها الباحث الإشكالية الاتية ،كيف أثرت النخبة العسكرية في عملية الانتقال الديمقراطي على ضوء التجربتين الجزائرية و المصرية ؟

والذي توصل الى عدة استنتاجات و التي نذكر منها ما يخدم موضوعنا وهي:

أن الانتقال الديمقراطي يعد أبرز المساعي والالويات التي سعت الشعوب الأنظمة السياسية العربية لي تحقيقها .رغم أنه ظل لفترة طويلة مرهونا لمدى قبول النخبة العسكرية وتوافقها مع النخبة السياسية التي إمتازت بقصور الإرادة و الصراع الدائم بينها وسيطرت النخب العسكرية عليها .

2-مقال الدكتور **عمر مرزوقي** .حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي :قراءة في المؤثرات الدولية ،والذي نشر في **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،العدد الخامس جوان 2013 ولذي انطلق من الإشكالية :ماهي العوامل والمؤشرات الدولية التي أسهمت في مجملها في عملية التحول الدمقراطي على الصعيد العربي ؟ وقد تناولن هذه الدراسة عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، وهذا وإن قارب موضوعنا

[1] -علاء الدين زردومي ."دور النخب العسكرية العربية في الانتقال الدمقراطي دراسة مقارنة بن الجزائر ومصر دراسة غير منشورة .اطروحة دكتورا .كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة .سنة 2018/2017

الا أنه يختلف عن الانتقال الديمقراطي، وكذا لم يتناول متغير المواطنة بل ركز على العوامل و المؤشرات الدولية فقط .

3-مقال الدكتور **بلخيرات حوسين** بعنوان "البنية التوازنية للسلطة كمعوق للتحول الدمقراطي ،الصادر في مجلة **الحقوق و العلوم الإنسانية** بجامعة الجلفة في العدد 12،وقد تناول فيه الباحث إشكالية التوازنات السلطوية الموجودة في هرم السلطة السياسية وخاصة الجزائرية ومدى اعاقتها للتحول الديمقراطي الحقيقي.

4-مقال الباحثة **زبيري وهيبة** "بناء المواطنة في الجزائر في ظل التحديات التي تواجه حقوق الانسان "الصادر في العدد الثالث عشر بتاريخ جويلية 2018 عن مجلة **الباحث للدراسات الأكاديمية** والذي تناولت فيه الباحثة إشكالية بناء المواطنة في الجزائر ،لذا فهو يبحث عن أحد متغيرات دراستنا وهو المواطنة .

تاسعا: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة تم تناول المفاهيم الأساسية في الفصل الأول الذي تم تخصيصه للإطار النظري والمفاهيمي .حيث تطرقنا فيه إلى متغير المواطنة بدءا بالإطار المفاهيمي وصولا إلى الاطار التطبيقي في الوطن العربي ثم دراسة حالة الجزائر.

وقد تم تخصيص الفصل الثاني لتناول الإطار المفاهيمي و الانتقال الديمقراطي وصولا إلى الإطار التطبيقي في الوطن العربي –الجزائر انموذجا-

عاشرا: صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من العراقيل والصعوبات أبرزها ما يلي:

-قلة الدراسات العلمية والأكاديمية حول الموضوع وخاصة في ربط المتغيرين والعلاقة بينهما .

-الموضوع جديد و أغلب الدراسات اما تتناول المواطنة لوحدها مع متغيرات أخرى أو الانتقال الديمقراطي

-الخلط بين مفهومين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي وأغلب الدراسات تتناول التحول الديمقراطي .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمواطنة ومدى تطبيقها في الجزائر

المبحث الأول : مفهوم المواطنة

المطلب الأول : تعريف المواطنة لغة اصطلاحا

لغة: حسب إبن منظور مأخوذة من الوطن المنزل تقيم به وهو "موطن الإنسان ومحله "وطن يطن وطنا : أقام به، وطن البلد: اتخذ وطنا ، وجمع الوطن أوطان : منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد، و المواطنة على وزن فاعل لفعل (واطن) وهي مصدره تعني شارك في المكان في إقامة و مولد.[1]

اصطلاحا : تعني المواطنة اصطلاحا مجموع الحقوق والواجبات. التي تمنح للأفراد، ويستطيع أن يكون بموجبها موطنا قادرا على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص ، وعنصرا فعالا ومشركا في بناء وتنمية وطنه. وفي هذا الصدد تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، وتدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ،وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسيةً مثل حق الإنتخاب وتولي المناصب العامة.[2]

أما الموسوعة الدولية فتعرف المواطنة بأنها "عضوية كاملة في الدولة أو بعض وحدات الحكم ، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم . وفي موسوعة كولير الأمريكية هي "أكثر أشكال العوضية اكتمالا في جماعة سياسية ما"

المطلب الثاني: التطور التاريخي في مفهوم المواطنة

يقول الأستاذ العلمي بأن مفهوم المواطنة يعود إلى الفلسفة اليونانية والممارسة الديموقراطية في أثينا إلا أن المواطنة اليونانية- خاصة الأثنية منها- كانت ناقصة لأنها تشمل على المواطنين الأحرار الذكور وفي بقية أفراد المجتمع وفي العهد الروماني كان

---

[1] ابن المنظور,جمال,**لسان العرب**,ط2,بيروت, دار إحياء التراث العربي,1993 . ص:338.

[2] عارف المعمري، "المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية (4-1)، على الموقع الإلكتروني: http://www.yafa-news.net/archives/77701

لمفهوم المواطنة معنى مشابه حيث قسم الرعايا الرومان إلى مواطنين وغرباء، لكن في العهد الإسلامي شهد المفهوم تطور من حيث الجوهر أكثر من المصطلح، فالإسلام عرف مصطلح المسلمين و الذميين وكلاهما يندرج تحت مصطلح الرعايا: للحديث الصحيح في قوله(صلى الله عليه وسلم): " كُلُّكُمْ رَاعٍ، و كُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ "[1]، إلا أن جوهرة مصطلح الرعية بمكونيه (المسلمين والذميين) كان مليئاً بقيم الحرية والعدل و المساواة والمشاركة والمسؤولية التي تعد من المبادئ الأساسية لمفهوم المواطنة الحديثة، فالعدل الذي هو أعلى قيمة وتعبير عن المواطنة الحقة ورد ذكره في القرآن الكريم في العديد من الآيات ومنها قوله تعالى { إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} (سورة النحل:90).ويقول هنا الشيخ محمود شلتوت أن أمر الله بالعدل أمراً عاما، دون تخصيص بنوع دون نوع ، ولا طائفة، لأن العدل نظام الله وشرعه، والناس عباده وخلقه يستوون أبيضهم وأسودهم، ذكرهم وأنثاهم, مسلمهم وغير مسلمهم أمام عدله وحكمته[2]. كما أقام الإسلام مبدأ المواطنة على قيم التسامح والتكافل وعلى الشورى والمشورة إلا ان المسلمين، حسب الأستاذ الكواري، لم يتمكنوا من تطوير مفهوم المواطنة وتجسيده مما جعله يتراجع إلى أن بدأ عصر النهضة (القرن الثالث عشر) وهذا عندما ظهرت وثيقة العهد الأعظم (Magna carta) في بريطانيا مرورا بشرعة الحقوق 1689 (ببريطانيا كذلك) وصولا إلى إعلان فرجينا لعام 1776 ثم إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 1789.

فالمواطنة كقيمة وكحقوق وواجبات إنما بدأت تظهر بعد الثورة الفرنسية لعام 1789 والتي سبقتها حركة الأنوار و أفكار علماء العقد الاجتماعي لاسيما جون لولا، وجان جاك رسرو و منتسكيو ، وإذا كانت الثورة الفرنسية قد ربطت المواطنة بالواجبات أساسا كدفع الضرائب والدفاع عن الوطن ثم بالحقوق كالحقوق المدنية والسياسية،

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422 ه، ص 120.

[2] لاري ألونيز، **نظام الحكم في الوليات المتحدة الأمريكية** (ترجمة جابر سعيد عوض، الاجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية.

فإن وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية لعام 1776 قد أقرت مفهوم المواطنة في إحدى فقراتها التي تتكلم عن الظلم في ألحقه الإنجليز بالمواطنين الأمريكين الذين احتجزهم في أعالي البحار وإجبارهم على حمل السلاح ضد بلادهم [1]كما وردت عبارة المواطن في دستور الولايات المتحدة المقترح في مؤتمر 17 سبتمبر لسنة 1787 في المادة الأولى فقرة التي جاء فيها "لا يجوز لأي شخص أن يصبح عضوا في مجلس النواب ما لم يكن قد بلغ سن 25 من عمره، وما لم يكن مواطنا أمريكيا منذ 7 سنوات[2] ...وهنا يكون الدستور الأمريكي قد ربط بين المواطنة والمشاركة السياسية وليس المواطنة ودفع الضرائب أي ربط المواطنة بالحق وليس بالواجب، كذلك الأمر بالنسبة لمجلس الشيوخ حيث يجب أن يبلغ المواطن سن ال 30 ويكون أمريكا لمدة 9 سنوات كما ورد لفظ المواطن في المادة (1)(2) بخصوص شروط تولى الرئاسة في أمريكا ومنها أن الفرد لا يجوز له أن يصير مؤهلا لشغل منصب الرئاسة إلا إذا كان موطنا مولودا في أمريكا [3] ثم تكرر لفظ المواطن في المادة 3(1) الخاصة بالنزاعات بين المواطن وولايته و مواطن وولاية أخرى، والمواطنين من ولايات مختلفة والتي يتولى النظر فيه القضاء لاسيما المحكمة العليا الأمريكية [4]أما المادة (4)(2)من الدستور فنصت على أن" لمواطني كل ولاية الحق في جميع الامتيازات والحصانات الممنوحة للمواطنين في جميع الولايات[5]، وجاء في التعديل الرابع عشر(1868) الفقرة الأولى منها : " أن جميع الأشخاص الذين يولدون في الوليات المتحدة الأمريكية أو يتجنسون بجنسيتها ويخضعون لسلطانها يعتبرون مواطنين للولايات المتحدة الأمريكية وللولاية التي يقيمون فيها[6].....وهنا نلاحظ التطور الكبير في النظام السياسي الأمريكي مقارنة بالقارة الأوروبية أو دول أخرى ويمثل التعديل 15 (1870) أرقى ما توصل إليه أي نظام وذلك لإلغائه بصريح

[1] نفس المرجع، ص 332
[2] نفس المرجع، ص340
[3] نفس المرجع، ص 342
[4] نفس المرجع، ص 343
[5] نفس المرجع، ص 349
[6] نفس المرجع، ص 350

العبارة أي تمييز بين المواطنين على أي أساس كان، فالمادة (15) (1) تقول: " لا يجوز إنكار حق موطني الولايات المتحدة في التصويت بمبدأ التمييز، وقد إكتمل الطرح السياسي الأمريكي وتدعم مفهوم المواطنة أكثر من خلال التعديل 19 العام 1920والمتمثل في الاعتراف للعنصر النسوي بحق التصويت [1]وأخيرا نلمس في التعديل ال24 (1964) تطورا أخر يمثل في عدم حرمان المواطن الأمريكي من ممارسة حقه الانتخابي بسبf عدم دفعه لضريبة الاقتراع أو أي ضريبة أخرى هذا التطور دعم بتطور آخر تمثل في التعديل الدستوري رقم 26 (وهو آخر تعديل) لعام 1971 والذي يتمثل في توسيع حق الانتخاب إلى الشباب الذين هم في سن 18 وما فوق [2].

إن تعبير المواطن كذلك عرف في الوثيقة العاشرة من الأوراق الفيديرالية (1782\11\22) بمناسبة التطرق إلى التحزب كمرض الاجتماعي، إذا جاء "التحزب في مفهومه هو عدد من المواطنين[3] " كما ورد التعبير في فقرات أخرى من نفس الوثيقة على سبيل المثال القول أن : معظم القوانين التشريعية والقرارات القضائية لا تتعلق بحقوق شخص ما بل بحقوق الغالبية العظمى من المواطنين [4]وبصد التفريق بين الديمقراطية والجمهورية، تكلمت نفس الوثيقة على وجود فارق بينهما: الأول: أن الحكومة في النظام الجمهوري تظم عدد محدودا من المواطنين يتم انتخابهم بواسطة الآخرين، والثاني أنه بإمكان النظام الجمهوري احتواء أكبر عدد من المواطنين"[5] أخيرا يمكن الإشارة الإشارة إلى أن دستور الولايات المتحددة الأمريكية المتعاهدة لعام 1861 إنما جاء ليعيد ما تم تكريسه بخصوص المواطنة وذلك في م1 (1) بنصه "بناخبي كل ولاية من مواطني الولايات المتعاهدة" بانتخاب الكونغرس فهذا الدستور استعمل

[1] نفس المرجع، ص 352
[2] نفس المرجع، ص 356
[3] نفس المرجع، ص 360
[4] نفس المرجع، ص 362
[5] نفس المرجع، ص 386

نفس اللفظ في نفس المقام والجديد هو استبدال عبارة الولايات المتحدة الأمريكية (1789) بعبارة الولايات المتحدة المتعاهدة (1861).

إنه بالمقارنة بين الدستور الفرنسي (1786) والدستور الأمريكي (1789) نجد أن الدستور الأمريكي أكثر تطورا وأنه لم يربط كما فعل الدستور الفرنسي، المواطن الفاعل بدفع الضريبة والمواطن السلبي بعدم دفع الضريبة ، وإنما ربط بين الفعالية والولاء للوطن والسلطة وإذا كان فلاسفة عصر الأنوار قد أثروا مفهوم المواطنة ووسعوا فيه من خلال ربطه بمفاهيم المجتمع المدني و الرأي العام والسيادة الوطنية، ومن خلال ربطه كذلك بمبادئ المساواة، "ولإرادة العامة كما جاءت عند روسو وبروز مفهوم "التمثيل" عند سييس وربط ذلك بالموطن الفاعل فإن المفهوم توسع وتكرس من خلال التعديلات التي أدخلت على الدستور الأمريكي لاسيما تلك التعديلات المتعلقة بإنهاء التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس، أو دفع الضرائب وهو ما يأخذ به الخطاب المعاصر للمواطنة الذي يؤكد على أنه "مع المواطنة تأتي المساواة ويبرز مبدأ سيادة الشعب والإدارة العامة كمصدر للسلطات وكتجسيد لحق المواطنة بل وكمبدأ من المبادئ الأساسية للدولة الدستورية كما يذهب إلى ذلك يورغن هابرماس في مقالته الديمقراطية والدولة الدستورية"[1].

لقد اكتملت معالم المواطنة عندما تم النص عليها في الدساتير وعندما ربطت بالعديد من الحقوق والحريات وأصبحت في حد ذاتها تشكل مبدأ دستوري وشرط لقيام الديمقراطية خاصة مع تطور هذه الأخيرة وأصبح للمواطنة مقومتها وعناصرها الأساسية

[1] يورغان هابرماس، الديمقراطية والدولة الدستورية، ص 3

المطلب الثالث: مفهوم المواطنة في الفكر الساسي الغربي

تميز الفكر الساسي في العصر الحديث بالعديد من المحاولات الهادفة إلى تشديد أنساق سياسية تحاكي الأنساق الفلسفية الكلاسيكية، وهذا يعود لطبيعة التماهي التي كانت موجودة بين القضايا السياسية والفلسفية، ومن بين القضايا التي استأثرت باهتمامات الفلاسفة في ذلك العصر، قضية أصل الدولة وكيفية قيامها وغايتها وأشكالها و أركانها، ويعد القرن السادس عشر والسابع عشر من أغنى عصور الفكر السياسي ، حيث كانت الحوادث الاجتماعية والسياسية مصدرا ومنبعا استلهمت منه أهم وجل النظريات السياسة في العصور التالية ،فحركة البروتستانت ضد اضطهاد الكاثوليك، ومطالبتهم بحق الحرية في ممارسة الشعائر الدينية ، ترتبت عنها الكثير من النتائج، منها الطلب بحقوق الشعوب تجاه الملوك، ومهاجمة السلطان المطلق الذي كان يملكه هؤلاء أو الرغبة في تقييده، وهذا الصراع السياسي استوجب الدفاع النظري والكلامي عن الرؤى والأطروحات السياسية، فتعددت الإجابات حول البحث في مشروعية السلطة ، والحدود التي تقف عندها، وفي مشروعية مقاومة الحكم من طرف الشعب وكثير من القضايا السياسية، وهذا الزخم المعرفي شكل تراثا فكريا وسياسيا لرجال السياسة في العصور اللاحقة، ومبدأ المواطنة الذي يمنح الأفراد أو المواطنين صلاحيات التسيير، والتغيير على مستوى التشريع والتنفيذ أيضا هو وليد الحداثة عموما، والدولة القومية خصوصا حيث ارتبط المصطلح بالدولة الحديثة في الغرب، وفلسفة القومية تعني الجمع بين الوحدتين الطبيعية والسياسية، فلا تقوم وحدة سياسية على أكثر من أمة، ولا تتوزع الأمة بين العديد من الدول، فمبدأ القوميات يقوم على فكرة او مبدأ حق الأمة في أن تتشكل في دولة مستقلة ، فقيام الدولة الحديثة على أساس ارتباط الدولة بعناصرها البشرية على أساس ترابط هذه العناصر أو المواطنين فيما بينهما على أساس سياسي دعامته القومية وليس الأثنية، يمنح جميع المواطنين الحق في المراكز القانونية والسياسية على اسا العلاقة

بينهم وبين الدولة أو السلطة المنظمة في الدولة، أما الأفراد المقيمين في الدولة والذين لا يملكون هذا الترابط السياسي، فهم أجانب تختلف مراكزهم السياسية القانونية تماما عن مركز المواطنين، فمبدأ المواطنة الذي تم إرساءه في الدولة القومية يقوم على علاقة متميزة بين الحكام والمحكوم تختلف عن العلاقة التي كانت قائمة في العصور الوسطى, التي كانت تعتبر الناس ماشية ملك للحكام ، يتوارثونهم ويتصرفون فيهم كأنهم متاع يملكونه إذا انتقل الارتباط بين الفرد والدولة من وضعية الملكية الخاصة بين الفرد والعاهل الى صعيد الارتباط السياسي بين المواطنين ومقعد السيادة، فالدولة تتألف من رعايا وصاحب سيادة ، والمواطنة هي الخضوع للسيادة وليس لصاحب السيادة، كما ارتبطت المشاركة السياسية بالتاريخ الاقتصادي للدولة القومية منذ نشأتها، والمبدأ المشهور(لا ضرائب دون تمثيل).

تستلزم جباية الضرائب وجود تمثيل نيابي لدافعي الضرائب يراقب سبل إنفاقها.. ولهذا السبب يرجع البعض من المفكرين السياسيين ظهور ظاهرة المشاركة السياسية مبكرا في دول الشمال الأوروبي الفقير نسبيا، كالدول الاسكندينافية، وبريطانيا نتيجة الحاجة المتزايدة لملوك هذه الدولة في الاعتماد على شعوبهم في تحصيل الضرائب، وبالتالي تشجيعهم على الإنتاج، وزيادة قدراتهم الضريبية من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية، وبإلحاح من الشعوب على التمتع بحقوقها، وتحت ضغط الحاجة للموارد اللازمة لإدارة الاقتصاد الرأسمالي، حدث تطور في آليات الدولة القومية، فأصبحت السيادة للشعب أو لممثليه، فكانت الليبرالية برؤيتها وفلسفتها تأسيسا نظريا لهذه الرؤية بدعوتها الى إعلاء شأن الفرد على حساب الجماعة، وحماية الملكية الفردية، ومنع تدخل الدولة، وبما أن رواد هذا الفكر كانوا ينطقون باسم الطبقة البورجوازية التجارية والصناعية، فإن تعميم الحقوق الديمقراطية على جميع أفراد الشعب يتناقض مع مصالحهم، ولذلك ظهرت احتجاجات شعبية تطالب بالمساواة في الاقتراع لجميع المواطنين، فنتيجة الضغوط التي تمارسها حركة

الحفارين [1] في الثورة الإنجليزية، وأصحاب النزعة اليعقوبية في الثورة الفرنسية، اضطر الليبراليون إلى القبول بمطالب الثوريين حفاضا على مصالحهم . من هنا كانت بداية فكرة المواطنة

كما ساهمت حركة التنوير (Enlightment) في بلورة مفهوم المواطنة، والتي هي حركة فلسفية انعقد فيها (اجتماع العقلانية والتجريبية معا في فلسفة واحدة تم توجيهها نحو النقد الاجتماعي من أجل تغير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)[2] ، ولم تكن حركة التنوير مستقرة أو محصورة في فرنسا فقط بل اكتسحت جميع المناطق في أوروبا، وقد حمل مشعل التنوير في فرنسا أدباء وفلاسفة أمثال ديدروdiderot، ودالمبير d'alembert، وشارل دي مونتيسكو chalres de montesquieu وجان جاك روسوrousseau، وفولتير voltaire، بعض من فلاسفة التاريخ كوندورسيه، بعض الثوريين مثل بابيف babeuf، وماشال ، أما التنوير الايطالي والألماني فقد غلبت عليه الروح الفنية والتاريخية ، ومنهم فيكو الايطالي والالمانيين لسنج lessing، وهردر herder، وفي انجلترانجد بيرك burke ، وفي أمريكا نجد توماس بين، وبنيامين فرانكلين.، والقواسم المشتركة بين هذه الحركات التنويرية جميعا هي تقديس العقل، ومنحه السلطة العليا على كل شيء، واعتبار الدين خادما للعقل، فهو مقياسا لصحة العقائد واساسا للعلم ووسيلة للقضاء على الخرافة والجهل، ومن أهم المبادئ التي أكدت التنوير الايمان بقانون الطبيعة، والحقوق الطبيعية، والمصلحة الذاتية المستنيرة، ومبدأ السيادة الشعبية الذي يعني أن الحاكم يمتد سلطته من الشعب ، وللشعب حق سحب السلطة إذا أخذ بشروط العقد، والشعب المقصود هنا هم الزعماء الطبيعيون الذين يمثلون المجمع كله، فالسيادة

[1] من الحركات الثورية التي عرفتها بلاد إنجلترا وهي على مشارف مرحلة الرأسمالية الكبرى، وقد تبلورت حركات الحفارين the diggers وشقيقتها حركة (أهل الطبقات) the levellers وتكونت من إرث احتجاجي وانتفاضي وثوري طويل في تلك البلاد، أبرزه ما كان ممتدا ما بين سنوات1066، 1715 وهي سنوات نهاية الاستبعاد الداخلي وتبلور الاقطاع بشكله العسكري الديني داخل إنجلترا ثم أفوله وبداية تبلور رأسمالية إيلاف المال و التجارة مع توسعات حرف واعمال الصناعة و التمويل.

[2] حسن الحنفي، **مقدمة في علم الاستغراب**. الدار الفنية للنشر و التوزيع ص:306 (د.ط.ت)

الشعبية تستبطن فكرة أن الحكم يكون لمصلحة الشعب وليس أن يكون بواسطة الشعب؛ وهذا المفهوم الديمقراطي الجديد تبلور في الثورتين الأمريكية والفرنسية من قادة الطبقة الوسطى والتي اعتبرت نفسها ممثلة للشعب كله، ولكن روسو يرفض السيادة القائمة على قاعدة المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع، وأقر أنه بما أن الجميع أحرار و متساوين، فمن حقهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، فالشعب بجميع أفراده هو معقد السيادة وصاحب السلطة ومصدرها وهي ما يعبر عنه بالإرادة العامة، ففضاء المواطنة لا يتحقق إلا في ظل هذه المبادئ مبدأ السيادة الشعبية؛ كما أن النظام الدستوري الذي نادت به حركة التنوير يشكل سياقا آخر لممارسة مبدأ المواطنة ، فالدستور كمجموعة من القواعد تحدد مهام وحدود السلطات والهيئات القانونية ، يمثل الآلية القانونية لمبدأ المواطنة ، وهو الذي يقوم أساسا على حماية الحريات المدنية بالحد من السلطة الحاكمة، وتقيدها عن طريق توفير ضمانات قانونية (دستورية)، وهو يرتبط بنظرية فصل السلطات، والخصائص العامة لهذا المبدأ نجملها في نقاط أولها الدستور هو الأساس الذي تقوم عليه عملية تنظيم الحكم ، وبالتالي فالدستور سابق على الحكومة، كما أن الدستور يحدد أسلوب ممارسة السلطة وتوزيعها ومن ثم فهو قيد على السلطة وكل تجاوز لهذا القيد يجعل السلطة الغير مشروعة ، وسنحاول التعرض لفسلة المواطنة في المشروع الأمريكي (1776)، من خلال البيان الأمريكي الذي قام بكتابته الأمريكي توماس جيفرسون.

يقوم القواعد أهمها :

قاعدة المساواة العامة بين الأفراد والمواطنين، وهي القاعدة الطبيعية والغاية الرئيسية التي تتأسس عليها الحكومة، ومصلحة المواطنين، فالمواطن يملك القدرة على تغيير وتوجيه مسار الحكومة إذا انحرفت عن مسارها الصحيح ومما جاء في نص البيان:(.. إن الناس جميعا خلقوا متساويين وأن خالقهم منحهم حقوقا خاصة لا تنزع، وان من تلك الحقوق الحياة، والحرية، وطلب السعادة، وأنه لصيانة تلك

الحقوق أنشئت الحكومات بين الناس، مستمدة سلطانها المشروع من رضا المحكومين، وانه حينما تصبح حكومة ما خطرا على هذه االغايات فإن من حق الشعب أن يبدلها ويلغيها ليقيم حكومة جديدة ترسخ قواعدها على تلك المبادئ، وتنظم سلطانها على وجه يكفل للشعب السلامة والسعادة)

أما القاعدة الثانية فهي فساد المؤسسات الحكومية البريطانية وعجزها عن تحقيق مصلحة الفرد والجماعة تمنح المواطن حق الانتفاض والثورة والاستقلال عن هذه المؤسسات الحكومية، ويمكننا الاستئناس بما كتبه جيفرسون في نص البيان إذ يقول:(..ولكن عندما تكشف سلسلة طويلة من سوء الاستعمال والاغتصاب من خطة مبيتة لإخضاع الشعب ووضعه تحت حكم استبدادي مطلق فمن حق الشعب، بل من واجبه أن يقلب تلك الحكومة ويلتمس ضمانات جديدة لسلامته المستقبلية..) [1]، كما نلاحظ أم مسار المواطنة بعد هذا البيان أخذ ينمط في فلسفة إيديولوجية عرفت الليبرالية، فماهي الليبرالية؟ ومهي فلسفتها في المواطنة؟

في الليبرالية:

الليبرالية مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية liber والتي تعني حر، والليبرالية تجد جذورها الأولى في الثورة الإنجليزية الثانية لعام 1688، والتي أرست أسس النزعة الدستورية، والتسامح الديني، والتوسع في النشاط التجاري، والنظرية والفردية هي القاعدة النظرية التي قامت عليها الليبرالية، وجوهر هذه الفلسفة يقوم على أن كل فرد يتمتع بمجموعة من الحريات الطبيعية أو الحقوق الطبيعية التي تجد في الطبيعة الإنسانية مرجعيتها، ومهمة السلطة السياسية هي حماية هذه الحقوق وليس لها الحق في أن تتدخل في نشاطات الأفراد إلا بقدر محدود، وإلا اعتبرت متجاوزة للحدود أو القيود التي التزمت بها خلال عملية التأسيس؛ وقد ارتبطت الفلسفة الفردية

[1] أديب نصور، **وطنيون وأوطان**، بيروت : دار العلم للملايين، ط1 1952 ص: 66

اقتصاديا بالنظام الرأسمالي وكانت تعبيرا عن تطلعات الطبقة الرأسمالية. التي كانت في مرحلة النمو آنذاك. في التخلص من الحكم الملكي المطلق، وضمان حرية النشاط الاقتصادي أو ما يعرف بمبدأ حرية التعامل: اترك يعمل، اتركه يمر والمواطنة في الفلسفة الليبرالية هي النموذج الرئيسي الذي قامت عليها فلسفة المواطنة في الوقت الراهن، وهي رابطة سياسية بين الفرد والدولة، تحدد من خلالها العلاقة بين الحقوق والواجبات؛ كما نجد أن المرونة هي الصفة التي ميزت هذا المفهوم في الفلسفة الليبرالية، فتارة يحمل دلالة سياسية، وتارة مدنية حقوقية، فالفرد يمتلك مؤهلات وإمكانات فطرية ينبغي احترامها وتوفير الإمكانيات لتحقيقها، وينبغي وضع حقوق الأفراد وحرياتهم الخاصة فوق اعتبارات المنفعة الاجتماعية أو الضرورات السياسية، وقد صنف ج. ستوارت . مل john stuart mill(1873/1807) الحريات الضرورية للفرد الى ثلاث، وهي حرية الضمير وتتعلق بحرية العقيدة والفكر والعاطفة والتعبير قولا ونشرا، وحرية الاختيار وتشمل حرية العمل. حتى إذا اعتقد الآخرون بسخافة هذا العمل أو بعده عن الصواب؛ وحرية تكييف الأفراد حياتهم بما يلائم شخصياتهم، أما الصنف الثالث فيتعلق بحرية الانتماء، وتشمل حرية الإنظمام الى الأحزاب والجماعات، فرفع القيود لقانونية على حرية الفكر والتعبير ضرورية لرفع حجب الجهل واكتشاف الحقائق[1].

احترام هذه الحريات هو المعيار الذي يعتمده جون ستوارت مل في تقييم السلطة السياسية والرأي العام فالقاعدة العامة التي تبنى عليها المواطنة في المجتمع الليبرالي هي (ان يترك للأفراد أكبر قدر ممكن من حرية التصرف في كل الحالات التي لا يستطيعون فيها إيذاء أحد غير أنفسهم، وذلك لأنهم خير من يقدر مصالحهم الذاتية، ولا يصبح فرض القيود ضروريا إلا لمنعهم من إيذاء بعضهم البعض، لأن ممارسة

[1] جون ستيوارت مل، **الحرية**، ترجمة: عبد الكريم أحمد مؤسسة سجل العرب، القاهرة:1966 ص 37(د.ط)

الحزم والشدة إزاء الفرد في هذه الحالة تكون أمنا للجميع.[1])، فالمواطنة هي الفضاء الذي يساهم في تنمية القدرات الفردية، مع الشعور بالمسؤولية الفردية، والجماعية.

في الماركسية:

رفضت المدرسة الماركسية المنحى الذي تنتهجه الليبرالية في مسألة المواطنة، والتي تربطها بدفع الضرائب، فالمواطنة في التصور الماركسي مرتبطة بالحقوق العامة للمواطنين، وعلى كل المستويات، والتنظير الماركسي كان يهدف الى بناء مواطن اشتراكي ديمقراطي، فالموطن عنده هو الموضوع المجرد الغير الواقعي في تاريخ غير طبيعي، كما أن التقاطع بين المواطن والحرية (الحقوق السياسية والمدنية)، كان يعيد النقاش حول المساواة الطبيعية عند البعض والثقافية عند البعض غير الآخر، وبقدر ما نال المواطن حقه الكامل في التصرف بشخصه، وملكيته كل ما ابتعد عن تلك الصورة التي رسمها رواد الاشتراكية، فالخطاب الساسي القانوني للدولة الحديثة يتخذ من الفرد المجرد نقطة انطلاق وبذلك يحاول إخفاء انقسام المجتمع الى طبقات وهذا التجريد هو تعبير عن فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج، فانفصال الدولة الحديثة عن المجتمع المدني حسب الرؤية الماركسية هو تعبير عن نشوء مواطنة بعيد عن الفضاء الاجتماعي، كما دعا كارل ماركس إلى إنشاء مجتمع شيوعي بطريقة قانونية تخول له حق سن الشرائع و القوانين بواسطة الشعب والإدارة الاختيارية للعدالة، والى جانب هذا يرى بأن تاريخ المجتمع البشري بأسره حتى يومنا هذا، ما هو إلى تاريخ الصراع بين الطبقات، والتي كانت الطبقة العاملة هي الضحية الأولى للتفاوت، وبالتالي يجب الارتفاع بالبروليتاريا إلى وضع الطبقة الحاكمة لتحقيق الديمقراطية، وللمواطنة في نظره لا تتحقق إلا بتحطيم نظام المجتمع البورجوازي، وخلق مجتمع اشتراكي قائم على العدالة و المساواة والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات في ظل المواطنة الاشتراكية، أما الفيلسوف فريدريك انجلز، فالمواطنة عنده هي التوازن

[1] المرجع نفسه، ص 38

القائم بين الحقوق والواجبات، فالمواطن له حقوق اجتماعية ومدنية، وسياسية، وعليه واجبات اتجاه وطنه منها واجب الدفاع الوطني، والمشاركة في المصاريف العامة، واحترام القانون، وهذا الالتزام المتبادل بين الحق و الواجب، يخلق للمواطنة مركزا قانونيا متميزا يتمتع بالحصانة الدستورية والاحترام، والنفاذ في الحياة العامة دون معوقات إدارية، وهذا سيلزم بالضرورة صياغة السبل و والوسائل الكفيلة التي تضمن للمواطن إمكانية ممارسة حقوقه بشكل فعال ومستمر، حيث دعا إلى النظام ضد الانتهازية، كما أنه نظر إلى المساواة و الإخفاء في التوزيع الاقتصادي، وان الحرية الاشتراكية للجميع، وبالتالي يجب اجتثاث كل تفاوت في الحياة داخل المجتمع الاشتراكي.

تعتبر مدرسة فرانكفورت الوريث الشرعي للميراث الماركسي، وسنحاول الإشارة إلى مفهوم المواطنة عند رائدها يورغن هابرماس jurgen habermasالذي يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسية في عالمنا المعاصر، كما يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، ويمثل الجيل الثاني من فلاسفة مدرسة فرانكفورت، الجيل الذي قاد النظرية النقدية نحو مرحلة الشمول والاتساع والمواطنة عنده هي المواطنة الديمقراطية أو المواطنة الدستورية، التي هي انسجام أفراد المجتمع السياسي مع المبادئ القانونية ذات الأهداف الكونية، ويتعلق الأمر بمبادئ العدالة والديمقراطية والمساواة في المواطنة، وحقوق الانسان، وبها تتأسس دولة القانون القائمة على حساب عقلاني يقدم لكل فرد منا مجموعة من الحقوق والواجبات موثقة بالتزاماته، واستحقاقاته نحو غيره، ونحو الدولة ويكون الدستور هو المرجع الأصلي للهوية الجامعة، كما يتطلب التوافق عليه كوثيقة تعاقدية بين مواطنين متساويين في دولة، و المواطنة الدستورية في حاجة لثقافة سياسية ليبرالية، ومدنية، وفضاء عمومي كوني تحكمه قيم ديمقراطية وتشريعات عالمية، والحقوق التي تميز هذا النموذج من المواطنة هي الحقوق المدنية، وتحتل المرتبة الأولى في سلم الحقوق، وتتمثل في حق

المواطن في الحياة بحرية، طالما أنها لا تخالف القوانين، ولا تعارض حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والدين، و اعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون، أما الحقوق السياسية التي تلي الحقوق المدنية، فتتمثل في حق الانتخاب ، والمشاركة في السلطة التشريعية، والسلطات المحلية، والبلديات، والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب و التنظيم في حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي، وأخيرا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتعلقة بالحقوق الاقتصادية مثل حق المواطنة في العمل، وأبرزها الحرية النقابية، والانضمام إليها، والحق في الاضراب، أما الحقوق الاجتماعية والتي منها حق كل مواطن في الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن وفي التنمية، والحق في خدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة، ويبدو التصنيف الثلاثي للحقوق الذي طرحه هابرماس كان مصدر إلهام لعالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال[1](1893-1981) الذي كانت بحوثه من الدراسات الرائدة التي أسهمت في إثراء مفهوم المواطنة في العصر الحديث، حيث استطاع أن يضع إطارا نظريا شاملا استوعب من خلاله تجربة الدولة القومية الحديثة ودولة الرفاهية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فهي اسا مرجعي للمواطنة، استمد منه أغلب الباحثين الدلالات المعتمدة لمبدأ المواطنة، ونلاحظ أن التعريف الذي قدمه توماس مارشال للمواطنة بخرج عن السياق النظري و النسقي الذي وضع فيه المفهوم خلال مساره التاريخي الأفقي، فهي عنده مجموعة من الحقوق تمارس بشكل مؤسسي فالمؤسسات هي الاطار الذي

[1] عالم اجتماع بريطاني عرف بمساهماته في المواطنة والسياسة الاجتماعية، من أهم آثاره المواطنة و التنمية الاجتماعية

تمارس فيه المواطنة، والدولة هي المؤسسات، فبغيابها تصبح الدولة مجرد شبح، فالأعمال الخيرية مثلا تحمل بعدا أخلاقيا، ولكنها قد تنحرف عن الخط الأخلاقي الذي رسمته إذا لم تنظم وتوضع في إطار مؤسساتي، ونعتقد أن الصعوبات التي وفقت ولازالت تقف أمام تجسيد القيم الأخلاقية الإسلامية هي غياب المؤسسات القانونية و التنظيمية الموضوعية، والمستقلة في قراراتها...

المواطنة عند توماس مارشال تتكون من ثلاث مؤشرات: المؤشر المدني، المؤشر السياسي، المؤشر الاجتماعي؛ ويتضمن المدني الحريات الفردية وحرية التعبير والاعتقاد، والإيمان وحق الامتلاك وتحرير القيود، والحق في العدالة في مواجهة الآخرين الذين يظلموه في إطار المساواة الكاملة، و المؤسسة التي تسهر على حماية هذه الحقوق هي المؤسسات القضائية، فالقضاء هو المؤسسة التي تسهر على تجسيد هذه الحقوق على ارض الواقع كما أن هذه المؤسسة إذا لم تكن مستقلة بسلطتها ولم تكن إلا تابعا فإنها لا تقدر على تجسيد العدالة التي لا تفهم إلا في ظل تفتق هذه الحريات وهذه الحقوق؛ أما المؤشر السياسي فيعني الحق في المشاركة من خلال القوى القوة السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن عضوا فاعلا في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية ، ونلاحظ أن أغلب القراءات المقدمة لمبدأ المواطنة تركز على هذا المؤشر أكثر من غيره بحكم أن المواطنة هي المشاركة في الحكم عبر الانتخاب، ولكن هذا المظهر من المواطنة نعتقد أنه ليس من المعطيات الجاهزة عند أفراد الشعب بل مسألة تحتاج إلى تربية وتهذيب، ولذا نلاحظ أن الفلاسفة ورجال السياسة يضعون للتربية المواطنية حيزا واسعا في مشاريعهم السياسية ، وهو ما اصطلح عليه توماس مارشال بالمؤشر الاجتماعي الذي يتعلق بحق المواطن في التمتع بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي، والتمتع بحياة جديرة بإنسان متحضر وفقا للمعايير التي تم التوافق عليها، والمؤسسات المتكلفة برعاية هذا المؤشر هي المؤسسات التعليمية ، والنظام الصحي، والخدمات الاجتماعية .

المبحث الثاني: أبعاد بنية المواطنة

المطلب الأول: تقسيمات المواطنة

في مقاله لمارشال T.H MARSHEL عام 1949 بعنوان Citizenship and social class

" قسم المواطنة إلى ثلاث أقسام مدينة ، سياسية وإجتماعية، تتضمن المواطنة المدن مجموع الحريات الفردية، حرية التعبير والتفكير المعتقد والحق في إبرام المعاهدات والملكية، أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في أعمال السلطة كعضو في الهيئة الناخبة، وتتضمن المواطنة الاجتماعية، حسب مارشال " الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي و الأمن، إلى الحق في المشاركة على نحو كامل في التراث الاجتماعي والحياة وفق معايير سائدة في المجتمع[1]

وفي هذا الإطار ترى جونسون أن المواطنة تتكون من أربع عناصر تساهم في ترتيب الفضاء التمثيلي للمواطن وإعطائها مضمون للمؤسسات والممارسات التي تدعم بقائها:

1- المواطنة ترسي المسؤولية المشتركة، وهذا يعني أن افتراضات وممارسات المواطنة تضع حدود الدولة والسوق والمجتمع والأسرة والمسؤولية الفردية، أي إنها تبين حدود أو نطاق الممارسة الفعلية للحقوق وكذا حدود الحريات التي ترتبط بالضرورة بحريات الآخرين
2- ترسي المواطنة حدود الاندماج أو الإقصاء في المجتمع السياسي وفق إطار التمكين السياسي.
3- تشكل نظام ممارسات، بما في ذلك قواعد مجردة وطرق وآليات وصول المواطنة للنظام بما في ذلك شرعية وقانونية طرق صياغة المطالب " من خلال تعبئة مشروعه لصياغة المطالب "

[1] يوسف زدام ، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 27

4- تساهم في تعريف الأمة، فبناء أي أمة يعبر عن، ويوجه شرعية العلاقات الاجتماعية وفق إرث تاريخي وتوافقات مجتمعية متماشية معها[1]

وتفرض المواطنة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع الواحد، وتتمثل أهم حقوق المواطنة فضلا عن المساواة القانونية بمجموعة الحقوق الآتية:

- الحق في السلامة الجسدية: للمواطنين وعدم المساس بها أو تعريضها للتعذيب

- الحق في العمل أو وظيفة يكون الفرد من خلالها عضوا فعالا في المجتمع وليس عالة الآخرين حيث تقوم الدولة وفق نظام الضمان الاجتماعي بإعالتهم في حالة البطالة أو العوق البدني أو العقلي.

- لكل مواطن الحق في السكن الذي يضمن له كرامة العيش هو وجميع أفراد أسرته

- الحق في التعليم لتفادي مخاطر الأمية

- الحق في دعم ورعاية الدولة والخدمات الصحية والتأمين الصحي

- الحق في التقاضي لاسترداد الحقوق ودفع المظالم، والحق في الملكية وحرية التصرف فيها وفق ما ينص عليه القانون، مع ضرورة احترام الخصوصية الفردية للمواطن.

- الحق في عدم التمييز بين المواطنين ...الخ فضلا عن العديد من الحقوق الأخرى لكن هناك في الوقت الحاضر مجموعة من حقوق الإنسان التي توصف بأنها حقوق حديثة كالحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في التضامن الإنساني....الخ.[2]

---

[1] Melissa A Hackell , Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis. A thèses 1 of the dégrée of doctor, Istitute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, 2007, p63.

[2] مقال حقوق المواطنة في الجزائر ص06 (*)

المطلب الثاني: ابعاد ومقومات المواطنة

تقتضي المواطنة كثقافة وسلوك شروطا ومقومات أساسية وظروفا ملائمة على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية والفكرية وغيرها، حيث لا تقوم إلا بأمرين[1]: فالمواطنة: تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين، يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع. ومن اجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون ان يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة.

كما أن الحد الأدنى المتفق عليه لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في مجرد شرطين أساسيين، أولا زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع، ثانيا اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى ومقيمين على ارض الدولة وليس وطن آخر غيرها مواطنين متساويين، في الحقوق و الواجبات يتمتع كل فرد منهم بالحقوق والتزامات مدنية قانونية متساوية، كما تتوافر ضمانات و إمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالية وتولي المناصب العامة.[2]

إن تمثل هذا الشعب لهذه الثقافة فكرا وسلوكا، لاريب انه يعيد الطريق نحو تحقيق مستويات عالية من التنمية الذاتية، التي ترتكز إلى معايير الجودة الشاملة في جميع المجالات، لا سيما التربوية التعليمية والتنموية والخدماتية، انطلاقا من تكريس وتجسيد والعمل بالقاعدة الرباعية "المراقبة، المتابعة، المحاسبة ثم المعاقبة"، هكذا

---

[1] نادية عيشور، العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة، أشغال الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف، 2007/09/08.

[2] علي عبد الصادق ،**مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة . 2007.

تتعزز رقابة القاعدة الشعبية للقمة الممثلة للسلطة، عبر القنوات القانونية التي يكفلها النظام الديمقراطي، من حريات الإعلام والتعبير والشفافية والتمثيل والانتخاب والمشاركة الكاملة في الحياة العامة وكل ما يتعلق بالمصالح المشتركة للمواطنين.

ترتكز المواطنة على عناصر أساسية ضرورية حتى تكون مواطنة حقه:

1- **صناعة هوية وطنية:** تعتبر مسألة الهوية من اهم العناصر والأركان التي تقوم عليها المواطنة، فالدولة التي تقوم على مبدأ المواطنة، لابد وان تعمل على صهر هوية وطنية مشتركة تذوب فيها كل الحساسيات والنعرات والانتماءات الضيقة في بوتقة المواطنة والولاء للوطن دون سواه.

لابد للدولة من حسم موضوع الهوية بشكل توافقي مع كل الفواعل المجتمعية، دون اقصاء او تهميش لفئة او فصيل معين، لان ذلك ادعى لتمسك الدولة.

رغم ان الدولة الناشئة في العالم العربي تعيش هشاشة في وضع هوية صلبة، وانعكس ذلك على عملية بناء الوطن والاعتزاز بالانتماء اليه من خلال ظهور بوادر الانقسام داخل المجتمعات واخذ ابعادا طائفية، لغوية ودينية شكل تهديدا لكيان الدولة وعدم استقرار سياسي بحيث معظم الدساتير العربية حددت هويتها الوطنية[1]

2-**تعزيز المشاركة السياسية:** الانطلاق من فكرة الشعب مصدر للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما ذهب اليه حسن صعب حيث يرى ان السياسة نشاط سلطوي محوره الحاكم، امرا مجافي للحقيقة والصحيح هو ان يكون العمل السياسي نشاطا إنسانيا ذو علاقة ثنائية بين الحكام والمحكوم، فالمشاركة السياسية تقتضي ما يلي:

[1] محمد صافو، " ازمة المواطنة والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي"، **مجلة القانون المجتمع والسلطة** 2016 العدد الخامس ص 133

- الاعتراف بالتعدد والتنوع المجتمعي وإقرار التعددية الحزبية.

- اعتبار المعارضة قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا وليس عبئا على السلطة أو مصدر ازعاج.

- المعارضة هي تمكين لفئات واسعة من الشعب بالتعبير عن رأيها المخالف للسلطة.

- التمكين لحقوق المواطنة يقوم على تفعيل المشاركة السياسية.

- عملية بناء الدولة تتطلب تحول من المجتمع الأهلي المنقسم رأسيا والمنظم وفق روابط القرابة والعواطف الى مجتمع مدني منقسم افقيا على أساس المصالح المشتركة.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي جوروفيتش في هذا الصدد، " ان مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل التراتبية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية واعضائها الـ نحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحول الى حرب الجميع ضد الجميع لذلك يجب توفر العامل الأساسي للعيش المشترك بين افراد المجتمع، والمتمثل في الوعي المتركز على المواطنة الديمقراطية".

وتزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعا ثقافيا وتعدد دينيا وعرقيا، فبالعودة الى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد ان المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والاثني والديني واللغوي.

ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم ان تدير هذه الفسيفساء العرقية أو الاثنية في المنطقة بعيدا عن المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.[1]

[1] هشام دراجي، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر: دراسة تطبيقية على طلبة قسم العلوم السياسية بسكرة، جامعة بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016 ص 43

المطلب الثالث: أسس المواطنة الديمقراطية

يعتبر مفهوم المواطنة الديمقراطي Democratic Citizenship مفهوما متعدد المعاني ومثير للجدل؛ وسنعتمد في هذه الورقة على التعريف الذي أورده المجلس الأوروبي بأنها " ميزة للمشاركة المتزايدة و التماسك الاجتماعي و الانصاف و التضامن، وهي تعني الادماج وليس الاقصاء، والمشاركة بدلا من التهميش، وتهتم بالثقافة والقيم بدلا من المسائل الإجرائية البسيطة (مثل التصويت أثناء الانتخابات)"[1].

وفي السياق نفسه، أعلن المجلس الأوروبي أن المعايير الأساسية للمواطنة الديمقراطية هي تلك التي تنادي إلى بناء فرد حر ومستقل، واع بحقوقه والتزاماته، في مجتمع تكون فيه صلاحية وضع القانون والقواعد التي تسّير الحياة المجتمعية، هي الإطار الذي يمارس من خلاله كل فرد حريته، حيث تكون السيطرة على الأشخاص الذين يمارسون السلطة هي من مسؤولية جميع المواطنين. ويمكن تقسيم معايير المواطنة الديمقراطية، أو المهارات التي لا بد للفرد من اكتسابها للارتقاء اليها، الى ثلاث فئات هي: المهارات المعرفية Cognitive skills المهارات القيمية Affective Skills أو تلك التي لها علاقة بعاطفة الفرد، وأخيرا المهارات الاجتماعية Social Skills أو القدرة على المشاركة الفعالية .[2]

فأما بالنسبة للمهارات المعرفية، فلابد أن تشمل معرفة قانونية وسياسية وتاريخية وثقافية، ترتبط بمعرفة تاريخ الوطن الذي يعيش فيه الفرد، ومعرفة بالدستور ومضامينه؛ ومعرفة بالمؤسسات العامة في الدولة والدور الذي تلعبه كل منها في خدمة المواطن؛ معرفة بالنظام السياسي للدولة ومكوناته؛ الالمام الكامل بحقوق الفرد

[1] قاسي فوزية، المواطنة الديمقراطية في الدول العربي الواقع و التحديات، مجلة القانون، المجتمع و السلطة، جامعة وهران02 ، العدد 2016/05، ص 136.
[2] . مرجع نفسه.

وواجباته؛ الاطلاع على الاحداث الجارية في الوطن وما يحيط به، وفهم المشكلات الاجتماعية الخاصة بالدولة التي يعيش فيها هذا الفرد.

في حين تشمل المهارات القيمية البعد العاطفي للمواطنة، سواء على المستوى الفردي او الجماعي، كالاعتزاز بالانتماء والولاء للوطن؛ الالتزام بالقيم الأخلاقية الحميدة؛ الالتزام بالقوانين العامة والتشريعات الوطنية؛ الحرص على وحدة الوطن؛ تقدير منجزات الدولة الداخلية والخارجية على جميع الأصعدة؛ احترام الرأي الآخر؛ المحافظة على الممتلكات العامة؛ الالتزام بقيم واخلاقيات العمل وتقدير العمل التطوعي والجماعي؛ نبذ التعصب بكافة اشكاله؛ الايمان بالتعددية الاجتماعية؛ التحلي بقيم التسامح والسلام والديمقراطية وحقوق الانسان.

أخيرا، هناك المهارات الاجتماعية والتي ينبغي ان تشمل القدرة على العيش مع الآخر، والتعاون لبناء وتنفيذ مشاريع مشتركة، فضلا على تحمل المسؤولية؛ القدرة على حل الخلافات وفق مبادئ القانون الديمقراطي؛ القدرة على التكفير الناقد الإيجابي والمشاركة في النقاش العام، وتقديم الحجج واتخاذ القرارات في إطار المشاركة المجتمعية؛ التمكن من مهارات العمل الجماعي والتعاوني والمشاركة في الاعمال التطوعية؛ الدفاع عن الوطن والمشاركة الإيجابية في سيبل تقدم المجتمع.

ويثير النقاش حول الارتقاء الى درجة المواطنة الديمقراطية مسألة تفعيل المواطنة في حد ذاتها Energizing Citizenship وهي فكرة تندرج في اطارها عدة مفاهيم مثل: تمكين المواطن، تبديد المخاوف بشأن الاستبعاد الاجتماعي[1]؛ الايمان في قدرات رأس المال الاجتماعي؛ والميل للعيش ضمن الجماعة. إذ يتمثل تمكين المواطن Citizen Empowerment في المسيرة التي تربط بين كل ما هو شخصي من جهة وسياسي من جهة أخرى، فالمواطن بحاجة إلى قرص للمشاركة في اتخاذ القرار، والايمان بأنه

[1] رأس المال الاجتماعي Social Capital يرتبط بدور التعاون والثقة في تفعيل العلاقات الاجتماعية. وبصفة عامة، فإن الرأس المال الاجتماعي هو أساس بناء العلاقات الاجتماعية من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات المجتمع.

بإمكانهم إحداث الفرق، إنهم بحاجة الى معرفة أن السلطة قابلة للتغير وليست ثابتة، وأنه بإمكانهم اغتنام الفرص لإعادة تحديد القضايا الوطنية التي تهمهم، إن مسألة التمكين ليست بالأمر الذي يمكن منحه للمواطنين، بل الأمر يتعلق بقدرتهم على اكتساب القوة والثقة والبصيرة بغرض العمل من أجل إحداث تغيرات إيجابية في حياتهم، اما بشكل فردي أو جماعي [1].

اما الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion فهو يتعلق بمجموعة من المخاوف و الاهتمامات، المتعلقة بشأن الأقليات التي يتم استبعادها في المجتمع، من خلال قلة الحصول على فرص العمل، او التعليم الجيد...في حين يشير رأس المال الاجتماعيSocial Capital الى شبكات العلاقات و المعلومات و الثقة والمعايير التي تربط الناس وتمكنهم من التعاون بفعالية أكبر؛ ذلك ان الاقتصاد والمجتمع الناجح يحتاج الى رأس المال المادي والبشري، لكنه يحتاج أيضا الى رأس المال الاجتماعي، وقد يشمل ذلك قدرة الناس على بناء البرامج والمشاريع معا وبتكلفة منخفضة نسبيا، من حيث الجهد، بطريقة تتغلب على الحواجز التي تضعها المسافات الاجتماعية والاقتصادية، بتعبير آخر، هي الحاجة الى إيجاد طرق لتطوير ثقة الافراد ببعضهم البعض و الولاء والالتزام المشترك وعدم التعامل كغرباء؛ بالتالي فإن رأس المال الاجتماعي يقوم بتفعيل هذه العلاقات من اجل تعزيز المنفعة المتبادلة بين المواطنين[2].

ان الحلول المقدمة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها المفاهيم السابقة ستظل مظللة ووهمية، ما لم تتم تعبئة المواطنين واشراكهم في الامر. فالمجتمعات والمواطنين الفاعلين جزء من الحل، ذلك ان مسألة تفعيل المواطنة لا تتعلق بإلقاء اللوم على الافراد او المؤسسات المتسببة في المشاكل التي نواجهها، بل الامر يتعلق

[1] Tessa Brannan ,Peter John and Gerry Stoker,"Re-energizing Citizenship: What, Why and How?" In. Tessa Brannan, Peter John and Gerry Stoker(Eds), Re-energizing Citizenship: Startegies for Civil Renewal, (New York: PALGRAVE MACMILLAN,2007), p.10.

[2] Tessa Brannan, Peter John and Gerry Stoker, OP.Cit., p.11.

بالدور الذي يمكن للمواطن ان يلعبه لمعالجة تلك المشاكل، وليست مسألة تفعيل المواطنة شرط أساسي للنهوض بالديمقراطية وحسب، ولكنها أيضا مستلزم ضروري لجعل الحياة في القرن الحادي والعشرين أكثر عدلا في ظل تحسين ظروف العيش، كما ان فكرة تفعيل المواطنة لا تؤكد على حقوق افراد المجتمع وحسب، بل تدعوهم أيضا إلى المضي قدما في تحمل المسؤوليات على المستوى الشخصي والمجتمعي[1].

يتجاوز مفهوم المواطنة الفاعلة مجرد العضوية في كيان سياسي معين، فالمواطنة الفاعلة تعني الرغبة في الالتزام والمساهمة في كل من النقاش السياسي والعمل الاجتماعي. وينبغي على هذا الالتزام ان يعكس المصلحة العامة، التي تمتد ما وراء المنفعة المتبادلة لمجموعة صغيرة، لاسيما وان مفهوم سلطات الحكم في النقاشات الاكاديمية اليوم، قد افسح المجال لمفهوم الحكومة Governance حيث تقوم من خلالها الدولة الى جانب المنظمات الخاصة وغير الحكومية والمواطنين أنفسهم، كجهات فاعلة، بالاشتراك جنبا لجنب في مواجهة المشاكل المطروحة ومعالجتها وفق طرق جديدة، وهو ما بات يسمى بالحكومة الذاتية Self-governance، الامر الذي يفرض تغيير نهج صنع القرار وتجاوز التسلسل الهرمي التقليدي بدلا من (أعلى-أسفل) إلى (أسفل-أعلى)[2]، يبد أن هذا النهج يستلزم تكريس النظام الديمقراطي بقيمه ومبادئه.

[1] Ibid., p.12.
[2] Ibid., p.13.

المبحث الثالث: المواطنة في الجزائر

المطلب الأول: تطور مبادئ المواطنة في الجزائر قبل التعددية الحزبية

لقد ركز الاحتلال الفرنسي إبان احتلاله للجزائر على المدن، لكن سرعان ما استهدفت الأرياف وذلك باعتبارها المزود والمنطلق الرئيسي للثروات الشعبية التي قامت ضده حتى حدود نهاية القرن 19م، وكان ذلك من خلال التفكيك الاجتماعي العميق الذي ضربت به الأرياف الجزائرية من خلال مختلف القوانين أولها قانون فارني وقانون الأهالي وغيرها من القوانين المجحفة التي طبقها المستدمر الفرنسي.

بمرور بعض الوقت تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية من الظهور والتأصل في المدن أولا، ثم انتقلت إلى باقي المناطق وتغير النهج القديم الذي كان يعتمد عليه الجزائريون في الدفاع عن أنفسهم المتمثل في الثورات الشعبية وبنوا لنفسهم نهجا جديدا من أجل الدفاع عن حقوقهم المغتصبة من خلال العمل السياسي بمختلف تجلياته، كالنقابات، والأحزاب السياسية...الخ، ذلك من اجل الحصول على استقلال في إطار دولة ذات نموذج حديث.

ونتيجة بروز نخبة جديدة من الجزائريين سواء على المستويات الملحية أو الوطنية أوضح محمد حربي في <<تحليله للحركة السياسية الوطنية أنها تبنت مختلف الطبقات المستضعفة في الفترة الكولنيالية إضافة إلى نخبة برجوازية ومثقفة في الأوساط المسلمة التي كانت تتعايش مع فئة تتصف بالفقر على العموم من الناحية الاجتماعية>>[1].

لقد كان بعض البرجوازيين الجزائريين من خريجي المدارس الفرنسية، الذين يوافقون الخطاب الفرنسي الداعي للعدالة والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان والمواطنة، وبين الواقع الحقيقي للشعب الجزائري الذي يعيش نوعا من الظلم والاحتقار وانتهاك

[1] محمد حربي، الوطنية الشعبوية بمدينة سكيكدة، **مجلة إنسانيات**، الجزائر، العدد 16، 2002، ص 59. (بالتصرف)

حقوقه المدنية والإنسانية، هذا الذي دعاهم إلى المطالبة بفكرة الإدماج وتحصل الجزائريين على الجنسية الفرنسية مع بقاء أحوالهم الشخصية سيتمثل في تيار فرحات عباس الاندماجي.

ستظهر فرقة أخرى ترى في الاندماج مشروعا مريبا وأبدت تمسكها بانتمائها إلى فئة الجزائريين المسلمين دون الحاجة للاندماج، وهذا التيار سيتمثل في تيار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإصلاحي.

إضافة الى هذين التيارين سيكون هناك الحزب الشيوعي الجزائري وليد الحزب الفرنسي الشيوعي والمنفصل عنه.

لقد كان التيار الاتحاد الديمقراطي للبيان ذو التوجه الاندماجي مؤمنا بالطابع الديمقراطي الغربي الداعي لإرساء الانفتاح ومعالم المواطنة، أما الحزب الشيوعي الجزائري المتأثر بالثورة البلشفية فقد كان يدعو إلى ما يسمى بشعار العدالة الاجتماعية، ونجد ثالث الجمعية والتي كانت تدعو للحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري، متأثرين بالتيار الإصلاحي المشرقي كتيار محمد عبده الإصلاحي، لكن ما لا يختلف عليه هوة دعوة هذه التيارات الى تحديث البلد، لكن على المدى القصير لم تكن هذه التيارات تنادي بالاستقلال بل العمل على ذلك على المدى الطويل.

لكن سنرى توجها رابعا والذي وصف <<بالراديكالية الوطنية، المتمثل في اتجاه مصالي الحاج وأتباعه {حزب نجم شمال افريقيا، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية} الذي تبنى البناء الثلاثي المتمثل في {المواطنة، العدالة الاجتماعية، الهوية الإسلامية}، هذا الاتجاه الذي سيدعو إلى الاستقلال الفوري

للجزائر والتي سينشق عنها فيما بعد المنظمة الخاصة>>[1]، التي ستفجر الثورة باسم جبهة التحرير الوطني وفصيلها العسكري جيش التحرير الوطني.

وبالتالي نرى الحقبة الاستعمارية سعي الحركة الوطنية نحو تأسيس وإنشاء دعامة الدولة حديثة متشبعة بالحداثة مناهضة للسياسة الكولنيالية، والعمل من اجل تكوين أمة عصرية، باعتباره مشروعا سياسيا بديلا ومناهض للنظم الاستعمارية فقد ظهر وكأنه دولة مضادة للدولة الاستعمارية.

تعبر عن عملية بناء وتجسيد معالم الأمة بطريقة وكيفية جديدة، أكثر مما هو مجتمع جديد يحمل علاقات اجتماعية وسياسية مختلفة وعصرية إضافة الى تحديد مقومات الشخصية الوطنية الرافضة للإيديولوجية الكولنيالية، وهذا باعتبار الحركة الوطنية كانت الناطق الرسمي للمواطنين الجزائريين، والمعبر الوحيد عن آرائهم، رغم تعدد توجهاتها السياسية لكن يبقى هدفها واحد البحث عن الهوية الجزائرية المفقودة بسبب الهيمنة الاستعمارية.

لعل أبرز ممثل لفكر الحركة الوطنية يتمثل في جبهة التحرير الوطنية باعتبارها وريثة أفكار الحركة الوطنية، فقد دعت في بيان أول نوفمبر 1954 الى {ضرورة تطهير الحركة الوطنية، وضرورة ارجاعها لنهجها الصحيح، إضافة إلى ضرورة تنظيم طاقات الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري}.[2]

وقد اعتبرت الجبهة ان الإسلام هو الإطار الحضاري المنظم للدولة المنشودة وللهوية الوطنية واعتبارها المقوم الأساسي للثورة الجزائرية، فقد اعتبر الإطار العام، الذي تتم فيه مواصفات الدولة الجزائرية الحديثة، وخصوصيات نظامها السياسي القادم والمتمثلة في مبادئ الديمقراطية والمواطنة والمساواة والطابع الاجتماعي والشعب

[1] حسن رمعون، الاستعمار الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر العلاقة بين الدين والسياسة، **مجلة إنسانيات**، الجزائر، العدد 31، 2006، ص 17-18

[2] النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979، ص 19.

والسيادة الكاملة، وهذا يبين إيمان وتكامل فكر جبهة التحرير الوطنية مع مبادئ المواطنة، وهذا ما نجده في البيان<<لمؤسس لثورة نوفمبر بأن الهدف من الاستقلال الوطني يكمن في:

1- بناء الدولة الجزائرية سيدة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.
2- احترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني>>[1]

وهكذا نرى إيمان الحركة الوطنية بمبادئ المواطنة منذ ميلادها على يد تيار الاندماجيين والداعين للمساواة، وصولا إلى جبهة التحرير الوطنية الوريث الشرعي لجميع تيارات الحركة الوطنية، ودفاعها عن حقوق الأقليات الدينية والاثنيات، وذلك من خلال ما ورد في بيان الأول من نوفمبر الذي سيكون مرجعية كافة الدساتير الجزائرية.

بعد الاستقلال يمكن القول ان الترسانة القانونية في جزائر بعد الكولنيالية التي اعتمدت النظام اليعقوبي قانونيا الموروث عن النظام الاستعماري في تسير الدولة الوطنية الحديثة إضافة الى تبنيها النهج الاشتراكي ذو النمط السوفياتي في التسيير السياسي والاقتصادي، لكن ما ميز مختلف التنظيمات هو استمرارية الشكل الشعبوي في تسيير الدولة المستقلة الحديثة ثم انتقاله الى نوع من السلطة ذات الشكل الموروثي الجديد حسب التعبير الفيبري (ماركس فيبر M-Weber)، وبدا تلاشي معالم المواطنة الذي كانت تميز خطابات زعماء الحركة الوطنية قبل الاستقلال، ولعل اول سبب لتلاشي تلك المبادئ يكمن في الخلاف بين مجموع السياسيين و العسكريين الذي انتهى بانقلاب لصالح العسكر وسيطرتهم على مؤسسات الدولة والحزب وبالتالي جل النشاطات السياسية الذي سيؤدي الى كبح توطيد الخطاب المواطني لجبهة التحرير الوطنية سليلة الحركة الوطنية، وتحول

[1] حسن رمعون، نفس المرجع، ص 24.

الجزائر نحو حكم الحزب الواحد كبقية الأنماط الاشتراكية في العالم العربي و الدول التابعة للمعسكر السوفياتي.

ولقد استولت القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني بعد مؤتمر طرابلس على السلطة في الجزائر مستندة الى مبدأ الشرعية التحريرية كبعد ايديولوجي من حقها تطبيقه كونها من آتى بالاستقلال للشعب الجزائري، وبدأت بتثبيت دعائم الدولة الوطنية الحديثة من هذا المنطلق الذي بيناه سابقا، أهمها جمع أكبر قدر من السلاح والحشد الكبير للجماهير الشعبية ومحاولة تعبئتها وفق براديغمات معنية، وتقديم دولة بن بلة لنموذج التسيير الذاتي الذي سرعان ما اثبتت فشله.

عرفت المواطنة مع دستور1963 بلورة قانونية في حين لم تتجسد على ارض الواقع رغم ان الدستور حمل العديد من مضامين المرسخة لها وتميزت بانفراد جبهة التحرير الوطني بالحكم واقصاء وجميع المعارضين ما ميز الحركة المسلحة التي قام بها أنصار جبهة القوى الاشتراكية في تلك الفترة كتعبير عن رفضهم للأحادية ومطالبتهم بالتعددية لكن سرعان ما انتهت تلك الحركة مع دخول الجزائر في حرب الرمال مع المغرب، لكن حمل الدستور هذه المرحلة في طياته العديد من القيم والموارد كما ذكرنا سابقا ومنها<< المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات والتعليم الاجباري بالإضافة الى حرية التعبيروحرية الاجتماع وحرية العمل النقابي وحق الاضراب معترف بها جميعا>>[1].

عرف هذا الدستور وجود نقائص كبيرة بحكم أنه يعود أول تجربة، وجمع العديد من التناقضات لكن ذلك لم يدوم طويلا بحكم الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة بتاريخ 19 جوان 1965 فيما سمي بالتصحيح الثوري، وقد ميز الفترة التي سبقت هذا الانقلاب ظهور بديل لمفهوم الشرعية التحريرية

[1] راجع المادة: 12، 18، 19، 20، من دستور 1963

بمفهوم الشرعية الثورية التي ميزت خطابات السلطة خصوصا في فترة السبعينات مع مختلف إيصال مفهوم يجسد نوعا من يطوبية العدالة الاجتماعية لجميع فئات الشعب وخاصة تلك التي تعاني حرمان في الفترة الكلونيالية، والتي كانت تمثل الوعاء ومصدر الأساسي للقوة العسكرية والدعم اللوجيستي لجيش وجبهة التحرير الوطنيين وبالتالي قدمت السلطة الحاكمة لهذه الطبقات العديد من البرامج التي كانت كرد للجميل من خلال برنامج الثورة الزراعية، الصناعية، الثقافية وغيرها من البرامج والمساعدات التي كانت تمدها السلطة لفئات الشعب من خلال دستور وميثاق 1976.

وبالمقابل تضمن سكوتها وبعدها عن المطالبة بمختلف حقوقها السياسية والمواطنية، والتي واجهت آن ذاك المطالبين بها بالقمع المادي والرمزي على حد سواء وفي ذلك يرى محمد حربي بأن السلطة الحاكمة في الجزائر القائمة على الشرعية الثورية في اشباع حاجات الشعب وبالمقابل تضمن سكوتها وبعدها عن المطالبة بمختلف حقوقها السياسية والمواطنية، والتي واجهت آن ذاك المطالين بها بالقمع المادي والرمزي على حد سواء وفي ذلك يرى محمد حربي بأن السلطة الحاكمة في الجزائر القائمة على الشرعية الثورية في اشباع حاجات الشعب من خلال أرباح وعائدات الريع النقطي، وبالتالي ضمنت ولاء الجزائريين للسلطة القائمة ونظام حكمها ومبادئه التي سعت الى تحقيقها وفقا لايديولوجية اشتراكية، ونوع من القهر متعمدا على النسق الديني المكسو بغطاء اشتراكي لتبرير مواقفها، و الفارضة لنوع من الوصاية من خلال مختلف اليات التعبئة الجماهيرية الضامنة للهيمنة على الرأي العام [1]، وقد حمل هذا الدستور في طياته معظم القيم و المواد الأساسية المشكلة لمفهوم المواطنة ويمكن ان نذكر منها ما يلي:

[1] Mohammed Harbi , Le F.L.N. Mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). France : paris : éditions jeune afrique,1980, p379

إقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين وإلغاء أي تمييز من أي نوع كان، بالإضافة الى اعتبار القانون واحدا بالنسبة للجميع ولابد من احترامه-كما ضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، بالإضافة الى اعتبار كل مواطن تتوفر فيها لشروط القانونية ناخبا وقابلا للانتخاب عليه-كما أقر الميثاق حرية المعتقد والدين والتعبير فنجد إقراره بهذا في مواده ذاكرا حرية المعتقد وحرية الرأي، حرية التعبير والاجتماع وحرية إنشاء الجمعيات معترف بها تمارس في إطار القانون.[1]

ورغم ما وجد في مواد هذا الدستور من حقوق وواجبات تدعوا إلى ترسيخ قيم المواطنة ومبادئها، فقد دعا الى عدم المساس بمبادئ الثورة والخيار الاشتراكي، مما جعل معظم هذه الحقوق والواجبات مجرد كلمات فارغة المحتوى والتطبيق في ظل تقييدها بعدد من الشروط والمحددات، كما نجد تغييب المشاركة السياسية للمواطنين والتي تعتبر أيضا أحد مقومات المواطنة الأساسية، وفي هذا يرى سعيد بوشعير حول الحركة التي قامت بانقلاب جوان 65 حيث يقر عليهم << تركيز السلطة في يدهم وابعاد الشعب من المشاركة الفعالة في تسيير شؤونه، و فشلهم في إنشاء قاعدة اقتصادية فعالة تنافسية، واتسام برامجهم بالطابع الارتجالي، ومحاولة ارتضاء كل الفئات، مما مهد لقيام طبقتين قويتين في المجتمع.>>[2] طبقة بيروقراطية طوقت الإرادة الشعبية، وطبقة برجوازية جديدة استطاعوا السيطرة على القرار السياسي و الاقتصادي ، الذي سيدفع بالجزائر إلى حدوث أزمة أكتوبر1988، فقد اقتصر حق الترشح في انتخابات التمثيل السياسي والشعبي على المناضلين داخل جبهة التحرير الوطني، دون باقي المواطنين بحيث يصير الولاء مربوطا بالحزب الواحد الحاكم.

[1] أنظر: المواد 39، 40، 42، 53، 55، 56، 58/ دستور 1976

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى، ط2، 1963، ص69

وهذا ما ميز تلك الفترة إضافة الى محاولة تسييس المجتمع المدني وكان ذلك من خلال المنظمات الجماهرية، خاضعة ومؤطرة من طرف الحزب الواحد فظهر كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية...الخ، وبالتالي سيطرة الحزب الواحد والمجتمع السياسي على المجتمع المدني ككل و تسييسه وتغييبه عن الساحة وبالتالي تراجع وتلاشي قيم المواطنة في تلك الحقبة.

المطلب الثاني: واقع المواطنة في الجزائر

تناول الدستور الجزائري في الفصل الرابع والخامس وبالتفصيل الحقوق والواجبات في ظل المواطنة وهي كالآتي:

1- مستوى النصوص الدستورية

أ- **الحقوق**[1]: ينص الفصل الرابع من الدستور الجزائري المتعلق بالحقوق والحريات على جملة من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطن الجزائري تتمثل 32 الى 73 في مجال الحقوق والحريات.

ينص على ان كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.

مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل 2006، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2008.ص14

كما يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية، ولا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي

لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن. فلا تفتيش إلاّ بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلاّ بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة.

أما فيما يتعلق بالمسائل القضائية كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون، بحيث لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المحرم، ولا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون، وطبقا للأشكال التي نص عليها.

يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية، ولا يمكن أن يتجاوز مدة ثمان وأربعين (48) ساعة، مكا يملك الشخص الذي يوقف للنظر، حق الاتصال فورا بأسرته. حسب المادة 48. ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر، إلا استثناء، ووفقا للشروط المحددة بالقانون.

وعند انتهاء مدة التوقيف للنظر، يجب أن يجرى فحص طبي على الشخص الموقوف، إن طلب ذلك، على أن يعلم بهذه الإمكانية. ونصت المادة 49 على أنه يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة.

نص الدستور على حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن. وحق إنشاء الأحزاب السياسية معترف، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وحق إنشاء الجمعيات وتشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن ينتقل عبر التراب الوطني وحق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون.

تنص المادة 50 والمادة 51 من الفصل الرابع أن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب، كما يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة، دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

يكفل الدستور الحق في التعليم المجاني حسب الشروط التي يحددها القانون، مع إجباري التعليم الأساسي وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني.

تنص المادة 54 على الرعاية الصحية حق للمواطنين تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها، اما ما يتعلق بالعمل تنص المادة 55 لكل المواطنين الحق في العمل والحق في الحماية والأمن، والنظافة والحق النقابي والحق في الإضراب معترف به لجميع المواطنين، ويمارس في إطار القانون.

كما كفل الدستور حرية التجارة والصناعة وحرية الابتكار الفكري والفني والعملي مضمونة للمواطن.

من خلال ما سبق من عرض لأهم الحريات في الدستور يتضح ان المسرع الجزائري اهتم بمسألة الحقوق والحريات كضامن للمواطنة ودافع للاستقرار.

ب- **الواجبات:** نص الدستور الجزائري على جملة من الواجبات التي يجب أن يطلع بها المواطن كفرد من افراد الشعب، وهي واجبات ضرورية لقيام مواطنة مسئولة، نذكر منها:

- يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية كما يجب كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة. حسب المادة 61 من الدستور.
- يجب على المواطن ان لا يهدد امن بلاده من خلال الاعمال التي يعاقب عليها القانون بكل صرامته والمتمثلة في الخيانة والتجسس والولاء للعدو، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة.
- تنص المادة 64: على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة، ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية، حسب قدرته الضريبية، كما لا يجوز أن تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق مهما كان نوعه.
- تشدد المادة 66 من الدستور على أنه يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير[1].

2 – الممارسات

رغم التطوير الكبير على مستوى النصوص في مفهوم المواطنة إلا على صعيد الواقع والممارسات لم يتطور كثيرا فإدارة المواطن في اختيار ممثليه ليست محترمة وارادته في مراقبة أعمال السلطة محدودة وحريته في التعبير مقيدة فلا يسمح له بالتظاهر ولا الاضراب دون متابعات والمشاركة محدودة في إطار ما تسمح به السلطة، ولا يتمتع بالأمن المطلوب والصحة الجيدة حسب المادة 23 من الدستور.

المواطن لا يشعر بالمساواة مع أخيه المواطن كما تنص على ذلك المادة 29 من الدستور. أما تقلد الوظائف العليا في الدولة حلم للكثير ولا يناله الا من له ولاء

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل، مرجع سابق، ص15.

للسلطة وليس للدولة بعكس ما تنص عليه المادة 42 من الدستور مجرد حبر على ورق[1]. حيث يلاحظ هروب الشباب بنسب معتبرة والإجبار عبر قوارب الموت يعتبر كمؤشر عن فشل السياسيات المتبعة في تعلق الشباب بوطنه.

المطلب الثالث: معوقات تكريس المواطنة في الجزائر

قسم الفلاسفة السياسيون أنظمة الحكم تاريخيا إلى ثلاثة أنواع: الأول يحكمه شخص واحد أو ما يسمى بحكم الملكية Monarchy، وهو النظام الذي يعتمد على قدرات الليفيتان Leviathan كما أشار اليه هوبز Hobbes في مؤلفه (19968)؛ إذا يؤدي فشل الملوك في هذا النظام وفق معايير الحكم الفاضل، من خلال إساءتهم لاستخدام السلطة وعدم قدرتهم على إدراك المصلحة العامة، إلى الطغيان Tyranny والاستبداد بالحكم.

النوع الثاني هو حكم الأقلية أو الارستقراطية Aristocracy وهو حكم يدافع عنه أولئك الذين يدّعون أنهم الأكثر قدرة على الحكم والأكثر علما؛ وغالبا ما يؤول هذا النوع من الحكم إلى الأوليغارشية Oligarchy، حيث يكون الحكم وفق المصلحة الذاتية، بدلا من المصلحة العامة.

الخيار الثالث هو خيار الديمقراطية Democracy، وهو خيار يعتمد، في شكله الجمهوري، على قدرات كل من المواطنين وأولئك الذين وقع عليهم الاختيار للقيادة، في إبداع وسن قوانين تخدم الصالح العام؛ ويؤدي الفشل في تحقيق هذا الخيار إلى تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعها، وإلى حكم الغوغاء mob rule وطغيان الأغلبية.[2]

إن المناقب والمساوئ هذه الخيارات قد ترتبط، وفي الكثير من الجوانب ،بإمكانية تحسين أداء المواطن والقادة على حد سواء.وتأسيسا على ذلك ،تبرز أهمية دراسة

[1] نادية خلفة، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، 2016، ص 103

[2] االمرجع نفسه

موضوع كفاءة المواطن Citizen competence التي تسعى إلى تقييم مدى قدرة المواطنين على تحمل مسؤولياتهم في ظل الحكم الديمقراطي .ونظرا لحداثة ظهور الأنظمة الديمقراطية نسبيا لا سيما في العالم العربي، فإنه ليس من المستغرب أن يتم منح مزيد من الأهمية والتدقيق في القدرات الجماهير بدلا من القادة، متجاهلين بذلك قضية أداء النخبة الحاكمة[1].

إن الديمقراطية المطبقة في العالم العربي عبارة عن وعاء فارغ، أو هي مثلما وصفها محمد الشرفي[2]أنها مجرد "شكل بلا مضمون "، فقد تدعي الدول العربية تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات ، بيد أن هذه الأخيرة مركزة جميعها بيد السلطة التنفيذية، وهي الظاهرة السياسية التي تميز الأنظمة العربية الحديثة كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، حيث شبه التقرير الدول العربية بدول "الثقب الأسود"، نسبة إلى الظاهرة الفلكية التي تتحقق عند انفجار نجم، فينتج عن القوة العكسية لهذا الانفجار قوة جاذبية خارقة ،تمنع أي جسم موجود في حقل جاذبيتها من الانفلات ، بما في ذلك الضوء، ولقد اعتبر التقرير أن الدول العربية تجسد إلى حد كبير هذه الظاهرة الفلكية، إذ تمثل السلطة التنفيذية الثقب الأسود ،الذي لا يفلت من قبضتها شيء، فيكون بيد رئيس الدولة، باعتباره على رأس الجهاز التنفيذي ،صلاحيات واسعة مدعمة بنصوص دستورية ،ولتعزيز مركزية السلطات، تسعى السلطة التنفيذية إلى التحالف مع الأحزاب السياسية، التي تصبح تابعة لها، مغلبة مصالحها على مصالح الشعب، وهو ما يجعل من البرلمان مجرد جهاز بيروقراطي تابع للسلطة التنفيذية كذلك ، وليس ممثلا للشعب، وفي ظل هذه الديمقراطية

[1]- ا مرجع سابق ، ص 105.

[2] -حقوقي وناشط سياسي يساري تونسي ،تولى وزارة التربية والتعليم العالي بين1989و1994، وكان معارضا لنظام بورقيبة، وافته المنية في سنة 2008.

العربية ، على حد قول محمد شرفي، "لا يبقى للمواطن حق مضمون إلا إذا كان التصفيق للحاكم وشكره على إنجازاته والتنويه بخصاله وحكمته[1]

وحتى إن اختلفت نسبة تطابق هذه الصفات العامة بين الدول العربية،فإنها تظل القاسم المشترك بينها ،ذلك إن الحكومات العربية تسعى دوما إلى ألا يؤثر هامش الحريات الممنوح للمواطن العربي على قبضتها الصارمة، من خلال توفير آليات تسمح لها بتضييق او سحب هذه الحريات إذا ما اقتضت الضرورة إلى ذلك.[2]وهو ما أشاره إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2004 بأزمة المواطن العربي، الذي بالرغم من ضمان الدساتير العربية لحقوقه المدنية والسياسية ،بيد أن ممارسته لها على الواقع مقيدة من قبل السلطة الحاكمة، التي تعتبر المواطن النموذجي هو ذلك المواطن المطيع ، الذي لايسائل ولا يحاسب حكومته، لذلك ف'نه ليس من مصلحة النخبة الحاكمة في الدول العربية ان تقوم بتعزيز حس المواطنة لدى شعوبها ، مخافة استعادة هذا المواطن لحريته في المبادرة والإقتراح أو الإعتراض[3]

وفي هذا السياق ،فإن الثقافة المدنية والدستورية لا تزال بعيدة المنال في المجتمع الجزائري، نظرا للأسباب التي تم ذكرها فيما تقدم ، لا سيما غياب مجتمع مدني فعال يمكنه تأطير أفراد المجتمع، وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية، وذلك رغم قيام الدولة بتدعيم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ، غير أن هذا الدعم غالبا ما يصب في إطار السيطرة والإحتواء ، مثل ترتيب الدولة للجمعيات حسب درجة ولائها للسلطة ، من أفضلها إلى اكثرها تهميشا، مما يجعل هذه الجمعيات تابعة للدولة ، خادمة لمصالحها ، في حين أن استقلالية المجتمع المدني ركن رئيس في البناء الديمقراطي[4].هذا بالإضافة إلى ضعف التمويل الذاتي لدى مؤسسات المجتمع المدني

---

[1] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والإجتماعي ،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ،**تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2004، "نحو الحرية في الوطن العربي "**(عمان- المملكة الأردنية الهاشمية :المطبعة الوطنية ، 2005) ، ص15

[2] -نفس المرجع،ص.15

[3] -نفسه ص79

[4] -مرزوقي عمر، المرجع السابق ،ص.ص41 40

الجزائرية ،واضطرارها يسبب ذلك إلى الإعتماد على دعم الدولة،كما يمكن الإشارة إلى معوقات أخرى تواجهها هذه المؤسسات ،نذكر منها غياب الشفافية و المشاكل التسييرية ، التي غالبا ما ينتج عنها انشقاقات داخلية قد تؤدي إلى زوالها أو تجميد عملها، فضلا عن عدم وضوح برامجها وأهدافها ، وقد يرجع ذلك لحداثة التجربة وقلة خبرة القيادات وعدم تشبعها بالثقافة المدنية و الدستورية[1].

إن فشل بروز مناقب الحكم الديمقراطي بشكل طبيعي في الدول العربية في ظل ازدهار العلوم والتكنولجيا ، وتوسيع دور الأفراد أو الجمهور في تحديد الشؤون العامة، قد يؤدي إلى إلقاء اللوم و إلى حد كبير على الجمهور ، مما يشير مسألة التحقق من كفاءة المواطن العربي.

بيد أن بعض الدراسات تشير إلى أن القلق من إعطاء سلطة أكبر للعامة أو الجمهور بغرض المشاركة بشكل أكبر في الحكم ، هو قلق أساسه الإدعاءات المفرطة عن عدم كفاءة المواطن، والتي يجادل بها أولئك الذين لديهم مصالح ومطامع على نفس هذه السلطة ،وليست لديهم أدنى رغبة في رؤية نفوذهم يتضاءل ،لذلك فإن المجادلة من قبل النخب الحاكمة بأن كفاءة الجمهور هو مطلب ضروري و الإشكالية الأكثر أهمية التي تواجهنا في الدول العربية ،هو أمر مشكوك فيه لا سيما وأن اعتبارات كفاءة المواطن غالبا ما تبدأ بالمعايير العالية للتسامح الاجتماعي و السياسي ، فضلا عن المطالبة بمستويات رفيعة من المعرفة السياسية والقانونية [2] حتى يتصرف هذا المواطن بمسؤولية ودارية ،وهو ما لن يتحقق في مجتمعاتنا دون إدخال إصلاحيات شاملة على منظومة الحكم العربية.

وفي إطار الحديث عن عملية الإصلاح الشامل للدول في العالم العربي، بغرض تحقيق بنية مؤسسية أكثر فعالية وكفاءة، تظل إشكالية مدى مشاركة المواطنين في الحكم

[1] -نفس المرجع ص 42
[2] - نفس المرجع، ص 43

مطروحة، ذلك أن الدولة أصبحت عبئا وبعيدة كل البعد عن اتخاذ القرارات التي ترتبط مباشرة بحياة الفرد ورفاهيته .وبما أن حق المواطن في المشاركة في صنع القرار لا سيما على المستوى المحلي هو حق يكفله الدستور فإنه من الضروري إيجاد الحلول الدستورية و القانونية لتعزيز وعي المواطنين وثقافتهم المدنية والدستورية.

خلاصة و استنتاجات:

رأينا في الفصل الأول تطور مفهوم المواطنة من مجرد الانتماء إلى دولة ما ، إلى إضافة مفهومي الحقوق و الواجبات للمواطن، فالمواطن يجب أن يتمتع بكامل حقوقه سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .. إلخ، و يقوم بكل واجباته من دفع الضرائب و المساهمة الفعالة في بناء الدولة بالمشاركة التطوعية كالانخراط في كيانات المجتمع المدني و المساهمة في صنع و تقويم القرار العام .

و لكي تعزز قيم المواطنة على النخبة الحاكمة أن تتعامل مع كل المواطنين على قدم المساواة، فلا يوجد هناك مواطني الدرجة الأولى و مواطني الدرجة الثانية. و أن يكون هناك توازن بين الحقوق و الواجبات، و هذا ما لم نره في الواقع العربي عموما و الجزائري خصوصا.

ففي الجزائر مثلا هناك تناسي للسلطة الحاكمة لحقوق المواطن رغم أنها تركز و بشكل الكبير جدا على واجباته و خاصة في المناسبات الانتخابية و هو ما ينعكس على رد فعل المواطن الجزائري بالانسحاب من الحياة السياسية لما يشعر به من اغتراب سياسي كبير في حقه.

الفصل الثاني

الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي –الجزائر انموذجا-

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي

تقديم: مثلت عمليات الانتقال الديمقراطي مبحثا رئيسا في علم السياسة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فمنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يطلق عليه ب"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" والتي انطلقت من جنوب أوربا ،فبدأت أحداثها في البرتغال في أفريل 1974، ثم إسبانيا واليونان، ثم امتدت خلال الثمانينيات ، لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من آسيا ، وبعدها أفريقيا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات والملفت للنظر أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة تشكل الاستثناء في عمليات الانتقال الديمقراطي خلال هذه الموجة و الأقل تأثرا بها. ولقد انتهت ظاهرة الاستثناء الديمقراطي العربي بالثورات والحراك السياسي التي شهدته المنطقة العربية ، والجدير بالذكر أن هذه التحولات السياسية لاتمثل في حد ذاتها ظاهرة حديثة ، بل هي إعادة لتطورات ديمقراطية سابقة ، تعرضت لنوع من الانتكاسة التي أعقبتها عودة نظم تسلطية وعسكرية .

المطلب الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي

إن مصطلح الإنتقال أصله نقل ، وقد ورد في قاموس أكسفورد بعدة اصطلاحات منها transfer أي حول ، حالة ، تحول ، نقل ، وورد أيضا مصطلح transmission ويعني النقل ، كما يعني الانتقال التنقل ، ويقصد به قطع مسافة بين موقع وآخر من حيث المكان ، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة مغايرة في طبيعتها ومميزاتها.[1]

وقد ورد في اللغة الإنجليزية أيضا الانتقال بمصطلح transition ومصطلح التحول transformation حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة إلى حالة أخرى ، أي من

[1] جواد الحمد ، "دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات " ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، أنظر الرابط الالكتروني : http://mesc.com.jo/ouvrision/20

حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية من طرف روافد المجتمع المدني والفئات الاجتماعية المختلفة ، أما مصطلح التحول يعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية .[1]

وفي هذا الاتجاه الباحثة هدى ميتكس إلى التمييز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ، حيث تعتقد أن الانتقال هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد أخطر وأصعب المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام السياسي إلى انتكاسة ، إذ أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد ، وبالتالي يشارك في صناعة القرار كل من عناصر النظام التسلطي المنهار وعناصر النظام الجديد النازع نحو الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق مرحليا .[2]

كما يرى الدكتور "علي خليفة الكواري"، فيما يتعلق بالتميز بين مفهومي الإنتقال الديمقراطي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، وعدم اعتبارهما مترادفين ، بل متمايزين. فالانتقال الديمقراطي يأتي بعد الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، وقطع الصلة بنظام حكم الفرد أو القلة ، بينما عملية التحول الديمقراطي عملية مستمرة وليست حالة أو فترة زمنية محدودة "...بل هي صيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي ، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية ...".[3] فالانتقال الديمقراطي ، يعني من ناحية ، قطع الصلة بلاحتكار السياسي، وفتح المجال للوصول إلى السلطة من خلال التنافس السياسي المفتوح بين مختلف القوى

---

[1] أحمد مالكي وآخرون ، **لمادا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب ؟دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى .** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009) ، ص27.

[2] - هدى ميتكس ، دراسة النظم السياسي في العالم الثالث ، في : علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد ، **اتجاهات حديثة في علم السياسة .** (القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999)، ص136 .

[3] - د،الكواري ، علي ، خليفة ،**"نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلىالديمقراطية في البلاد العربية ".** محاضرة قدمت في نادي العروبة ، المنامة ، البحرين ، بتاريخ 26\2\2008 ، 13 صفحة ، ص11

السياسية ، من ناحية أخرى وهو يتضمن إجراءات سياسية ودستورية وتشريعية للدخول في عهد جديد ، كقطيعة مع عهد سابق يتسم بالاحتكار السياسي ، أما عملية التحول الديمقراطي فهي "...الاستمرارية بشكل عام في الممارسة ، والتحول ضمن مسار واضح ، إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية ، أي عملية مستمرة ، وعلى المدى البعيد ، في إطار صيرورة التحول الديمقراطي .[1]

وذهب كل من أودونيل Odonnell وشومبيتر Schumpeter إلى وصف الانتقال بأنه المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر ، وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد ، وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يكتمل فيها تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تنتهي بشكل حاسم للنظام الحاكم ، انطلاقا في هذا برزت في ساحة الفكر الديمقراطي وهي؛ الانتقال عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة ، الانتقال عبر الإصلاح الاقتصادي , والانتقال عبر آليات أخرى .[2]

بناء على ذلك يمكن ان نقر بان الانتقال الديمقراطي ينطوي في بعديه الاجتماعي والسياسي على التغيير الجذري لعلاقات السلطة بالمجال السياسي مع علاقات التدرج الهرمي في المجال الاجتماعي[3] ، نظرا لكونه عملية بالغة التعقيد والصعوبة ، لاسيما انها تعتمد التغير البطيء والتدريجي لمختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دولة ما ، فهي العملية التي يمكن عبرها تجسيد قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات الدستورية الخاضعة لقواعد إجرائية أخرى .[4]

---

[1] -الأستاذ ، محمد مالكي وآخرون ، **" لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب ". دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى** ، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ن 2009 ، 304 صفحة ، ص27.

[2] - فاطمة مساعيد ، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة "، **دفاتر السياسة و القانون** ، أفريل 2011 ، ص 215.

[3] -نبيل كريبش ، " آفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 31 ،جوان 2009 ، ص 229.

[4] -فاطمة مساعيد ، مرجع سابق ، ص 216

وسنحاول التطرق إلى تعريفات وتصورات خاصة بعملية الانتقال الديمقراطي، سنوجزها كما يلي:

-بعد الانتقال الديمقراطي حسب آلان توازن Alain Touraine عملية متدرجة تتبلور من خلال سياق علاقة الدولة بالمجتمع ، وذلك بعد صراع سياسي طويل الأمد ، فالكاتب توارن انطلق في تعريفه للانتقال الديمقراطي من اقتراب أسياسي وهو اقتراب الدولة والمجتمع لجول ميغدال Joel Migdal ،بمعنى أن عملية الانتقال الديمقراطي تحدث في السياق التفاعلي بين كل من الدولة و المجتمع في فترة زمنية معينة قد تطول او تقصر. [1]

-يعرف أيضا الكاتب أندريان تشارلز Andrian Tcharlez الانتقال الديمقراطي بأنه يعني الانتقال نظام إلى نظام، بمعنى تغيير النظام القائم وآليات صنع السياسة العامة التي ينتهجها النظام[2]، فالانتقال الديمقراطي حسبه ينطوي على التغيير من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي ، ويمس التغيير مختلف مكونات النظام بشكل سطحي أو عميق، إذ يجب أن يشمل هذا التغيير ثلاث أبعاد رئيسية ، ألا وهي : البعد السياسي؛ أي يقتضي أن يأتي بنظام جديد لا يتبع مسار النظام القديم ، ثم البعد الثقافي والذي يعني بالانتقال والتغيير في الإيديولوجيات الاجتماعية ، وكذلك البعد المؤسساتي والذي يقتضي بعث روحا جديدة في مؤسسات النظام الجديد ، من جهة أخرى يذهب فليب شميتر Flip Chmiter إلى القول بأن الانتقال الديمقراطي هو مجموعة مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى تطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدولة تقبل التحول اضطراريا.[3]

---

[1] -علي الدين هلال ، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة :قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ، أنظر الرابط الالكتروني : noor.se/article/asp?19571stash.depuf

[2] -ياسين السيد ، "صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي "، أنظر الرابط الالكتروني : http://www.arabic.carneigieendowment.org/publications/fa=viwandid45980

[3] -بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ك دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى.**(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص29.

أما على مستوى العالم العربي وما قدمه الباحثين العرب في الديمقراطية كحقل معرفي ، فإنه يمكن نرصد العديد من التعريفات للانتقال الديمقراطي على الرغم من ندرتها ، لذلك سنوجزها كما يلي :

-اعتبر الباحث عبد العزيز النويضي أن الانتقال الديمقراطي هو حلقة يتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق لايسمح بالمشاركة السياسية ، وتكون في الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية خاضعة للتقييد ، إلى نظام سياسي مفتوح يسمح بمشاركة المواطنين والتداول السلمي على السلطة، وذلك عبر الاعتراف بجملة من الحقوق وإمكانية ممارستها بشكل رسمي وفعلي ، وتتمثل هذه الحقوق في؛ الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة ،الحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، الحق في حرية التعبير والرأي، والحق في المحاكمة العادلة.[1]

-يعرف الباحث حسنين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي بأنه العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي[2] ، ومن المعلوم ان هناك أشكالا وأنماطا لنظم الحكم غير الديمقراطية ، حيث يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة ، مدنية أو عسكرية ، حكم فرد أو قلة ...الخ، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليها، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل الديمقراطية الانتخابية، كما يمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي قريبا منه، فضلا عن إمكانية الانتقال إلى النظام الديمقراطي من أعلى أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من خلال التفاوض والمساومة بين النخبة الحاكمة والقوى

[1] - للإطلاع أكثر أنظر : عبد العزيز النويضي ،"شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب "، **دفاتر الشمال**، العدد02، 1997، ص33.و Robert A, Dahl , Polyarchy participation and opposition .(New Haven: yale university press , 1971)

[2] -حسنين توفيق إبراهيم ، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، نقلا عن : https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، 2021:15:25/06/15 .

المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي، وهذا كله يؤكد مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي.[1]

من جهة أخرى اعتبر برهان غليون الانتقال الديمقراطي بأنه ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي، الذي لا يمكن يقود إلى الواجهة ، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل بدايتها.[2]

وبناء على ما تم التطرق إليه في محاولة للتأصيل المفاهيمي لعملية الانتقال الديمقراطي فإنه يمكن أن نرصد جملة من المؤشرات التي جاءت في التعريفات السابقة والتي تدل على توافر الانتقال الديمقراطي من عدمه، إذ يمكن إيجازها فيما يلي:

-اعتبا ر الدستور النظام الأساسي والقانون الداخلي للدولة وكونه المرجع الأساسي لها ،حيث يتحكم إليه على الدوام، بحكم أنه يتضمن مقومات المواطنة الحقيقية.

-تأسيس منظومة متكاملة للحريات العامة يتمتع فيها الأفراد والتجمعات بحرية التعبير، وكذلك حرية الإعلام والتجمع والتنظيم وتبادل الأفكار والمعلومات.[3]

-تعزيز التعددية السياسية والحزبية لاعتبارها تجسيد فعلي لمفهوم الحريات العامة، فضلا عن كونها الفضاء التفاعلي الحقيقي بين الشعب وفواعل المجتمع المدني، حيث أنها تؤسس لممارسة ديمقراطية حقيقية.[4]

---

[1] -للاطلاع أكثر أنظر: عبد العزيز النويضي ،"شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، **دفاتر الشمال**، العدد02، 1997، ص33.و Robert A ,Dahl , Participation and opposition.(New Haven :Yale university perss 1971).

[2] -حسنين توفيق إبراهيم،"الانتقال الديمقراطي :إطار نظري"،مرجع سابق

[3] -أحمد منيسي ،**التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية :دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**.ط1(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2009)،ص15_20.وعبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في:علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي،**لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتاخر العرب**.ط1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009)،ص58_82

[4] -برهان غليون،**حول الخيار الديمقراطي:دراسة نقدية** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1999)ص40

-تشجيع نظام التمثيل النيابي على اعتبار أنه يفعل آلية المشاركة السياسية الركن الركين لمفهوم الديمقراطية، والتي نؤسس من خلالها سلطة تشريعية فاعلة.[1]

في هذا السياق يرى آلان توران بأن أزمة التمثيل النيابي شهدتها العديد من الدول، وتعتبر هي المسؤولة عن ضعف مستوى المشاركة السياسية.[2]

-التداول السلمي على السلطة، وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود الانتقال الديمقراطي، فالتداول على السلطة، بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام النزيه، وما أسفرت عنه خيارات الإرادة الشعبية.

-نزاهة العملية الانتخابية: تعد الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة من مؤشرات وميزات الحكم الديمقراطي، تتضمن انتخاب نواب الشعب على مستوى الهيئة التشريعية ،ومنه تعيين أعضاء السلطة التنفيذية دستوريا، فضلا عن كونها تضمن حق الترشح لكل من تتوفر فيهم الشروط الدستورية.[3]

-تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يحتل هذا المبدأ مركز مهم من مسالة التوازن والتنسيق والتعاون بين السلطات العامة، حيث تتمكن كل سلطة من ممارسة الرقابة المتبادلة بينها وعلى السلطات الأخرى، وذلك في إطار احترام أسس التعاون والتنسيق فيما بينها وظيفيا وعضويا.[4]

المطلب الثاني: مراحل وطرق الانتقال الديمقراطي

يرى صموئيل هنتنجتون أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها، وإن عملية الانتقال إلى تأسيس

[1] -عبد الإله بلقزيز،"نحنو والنظام الديمقراطي"، **المستقبل العربي 236**،اكتوبر 1998،ص98
[2] -آلان توران، تر: حسن قبيسي. **ماهي الديمقراطية؟حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ؟**.(بيروت:دار الساقي ،1994)ص75.
[3] -مصطفى بلعور،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1998_2008)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر ،2009_2010ص30.
[4] -علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة** ، مرجع سابق ص55

سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي.[1]

نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق.[2]

توجد مجموعة من العوامل تساعد على تفكك النظام السلطوي مفسحة الطريق أمام مرحلة الممارسة الديمقراطي وهي:[3]

01-وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي(بطء في معدلات النمو الاقتصادي، مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية كبيرة وعجزه في معالجتها ومواجهتها..).

02-تعرض فئات متزايدة من المجتمع لضغوط الأزمات الاقتصادية، واحتمال ظهور الحراك الاجتماعي البعيد عن سيطرة النظام السياسي.

03-عجز النظام السياسي عن مواجهة الأزمة، عندها تبدأ الانقسامات،ومن تم اعتبار التحول الديمقراطي مخرجا أساسيا من أزمات النظام السياسي.

فقد ورد على لسان العديد من المفكرين مراحل مختلفة لعملية التحول الديمقراطي كل صنفها حسب توجهه ومنطقيه فقد صنف كل من فيليب شومبيتر Schmaiter Philipe وجليرمو أودونيل Jelermo O'donnel مراحل التحول الديمقراطي إلى مرحلتين بارزتين هما:

---

[1] -الحسن لرقط ،عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر :1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة المسيلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2014 ، ص 47.

[2] - **عبد العظيم محمود الحنيفي** ، "استراتجيات الانتقال الديمقراطي ، " سلسلة دراسات

[3] - المرجع نفسه،ص50

1- مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية

2- مرحلة التحول إلى الديمقراطية

يشير روستو أن ظهور جذور الديمقراطية كان من خلال الخيارات التي قامت بها مختلف القوى السياسية، ويرى أن عملية التحول الديمقراطي تتطور من خلال اربع مراحل متتالية ، والتي تكون أساس تثبيت الديمقراطية وهي:

1- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (شرط الخلفية back ground condition)**:إن المقصود بالوحدة الوطنية بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة وليس تحقيق الاتفاق أو الاجماع العام .بمعنى ان الغالبية العظمى من المواطنين في نظام ديمقراطي (لكي يكون) يجب أن لا تحمل أي شك أو تحفظ معنوي بالنسبة للجماعة السياسية التي ينتمون لها .

2- **مرحلة التحضير (preparatory phase)** : وتتميز هذه المرحلة بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة بين القديمة والنخب الجديدة مثل الصراع الناجم عن تحديد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي لمواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي التحاول المحافظة على الوضع القائم ،في هذه المرحلة يزداد إتساع مساحة الإستقطاب حول المجموعتين أو ما أسماه روسو بالعداء العائلي الساخن ، بمعنى أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليست نتاجا لتطور سلمي ، وهو الأمر الذي يفسر هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى.

3- **المرحلة الحاسمة (مرحلة القرار** :(décision phase): تبدأ هذه المرحلة عندما تقرر اطراف الصراع السياسي القبول بوجود تنوع ضمن الوحدة ، والتوصل إلى تسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4- **مرحلة التعود(habituation phase)**: إن اللحظة التاريخية التي تم فيها اتخاذ قرار تبني القواعد الديمقراطية قد تكون نتيجة إحساس أطراف الصراع بضرورة

التوصل إلى تسوية إلا أنه مع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على القواعد ونتكيف معها، فتصبح بذلك القواعد الديمقراطية عرفا اجتماعيا ، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يسمح بحلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعتبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها .

إن مراحل الأربعة التي حددها روستو ، لم تبرز العوامل المسببة للتحول الديمقراطي، فماهي الطريقة التي تبدأ بها كل مرحلة؟ ويعترف روستو بنفسه أن نموذجه ليس سوى مسودة المخطط، وقد جاءت دراسة كل من"أدونيل "و"شمستر" و"وايتهيد" في كتابهم "التحول من الحكم التسلطي: تطلع نحو الديمقراطية" كمحاولة لتطور المقاربة الانتقالية فقد تم وضع شرطين ضروريين لنشوء الديمقراطية وهما ضمان المهام الدستورية للجيش، وضمان أن تبقى أملاك البرجوازية بحوزتهم بهدف تقبلهم للتغيير.

وقد قدم "طوماسكاروتيرز" مراحل الانتقال الديمقراطي ممثلة كالآتي :[1]

المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح: في هذه المرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي ، وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

المرحلة الثانية :مرحلة الاختراق: يحل فيها النظام الديمقراطي محل النظام السلطوي، حيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والنزاهة والشفافية.

المرحلة الثالثة :مرحلة الترسيخ الديمقراطي:[2] تتطلب هذه الأخيرة وقتا اكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر المؤسسات وإرساء آليات الانتخاب.

---

[1]- زكرياء بورني، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي –دراسة حالة الجزائر –"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010ص38-37.

[2]- يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر ، يكون قادرا على الاستمرار ، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية و عناصرها وآلياتها وبلغة أخرى ، فإن الترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه . وقد استخدم "أدونيل " مفهوم الانتقال الثاني (Second transition)للتعبير عن عملية ترسيخ .

هذه المراحل التي تم وضعها من قبل المفكرين والتي جاءت معظمها لتفسير كيف تتم عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية تختلف باختلاف أسبابها الداخلية والخارجية ، إلا أن ما يتفق عليه جميع المفكرين وإن لم يكن بشكل ظاهر للعيان بأن عملية التحول الديمقراطي تترجمها ثلاثة مراحل مترابطة فيما بينها كما يلي :

المرحلة الابتدائية: بزوال الأنظمة التسلطية والقضاء على مخلفاتها ككل لتسليم الحكم لنظم أخرى .

المرحلة الثانية : التي تعتبر مرحلة مهمة يتم من خلالها الانتقال من الوضع السابق إلى الوضع الجديد من خلال محاولة إرساء أسس الديمقراطية الحديثة بما تحتوي من احترام للحريات وضمان حقوق الانسان، الفصل بين السلطات .إلخ

المرحلة النهائية: المتمثلة في مرحلة الرسوخ الديمقراطي أين يتم تفعيل القبول بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ويحدث الاقتناع التام بضرورة قبول التحول من قبل السلطة و المعارضة باعتبار أنه البديل الأنسب للحكم

إذا بما أن عملية الإنتقال الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة ، داخلية وخارجية ، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال، ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظرا لتعددها وتداخلها ، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسية للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر وهي:[1]

[1]-صامويل هانتيغتون ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ،ترجمة :عبد الوهاب علوب ،الكويت :دار سعاد الصباح ،1993،ص 226

-**الانتقال من أعلى**(transition from Above) : هو انتقال تقوده وتهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة ، أي أنه انتقال يتم من داخل النظام القائم ،وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح و التحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وفي بعض الحالات كان للنجاح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى ، فإنه يمكن القول:إن عملية الانتقال طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة ،تبدأ بالتحرك على الطريق الانفتاح السياسي ، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي، وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية ، وبصفة عامة ،فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة ،فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرى على التأثير في إدارة عملية الانتقال ،ومن بين الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى : إسبانيا والبرازيل .

-**الانتقال من الأسفل** (Transition from Below) : يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيينهما:[1]

-الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية ، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

[1] -توفيق حسنين إبراهيم ،**النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،ص96

-الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية . ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

وبصفة عامة ،يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة ، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة ،وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي ، وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها : البرتغال و اليونان والأرجنتين ورومانيا .

-الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة (transition negotiated): يحدث الانتقال هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد (pact) يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة ، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين ، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية ،وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها –أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية ،وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام ،وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من اجل الانتقال إلى الديمقراطية ، ويلاحظ أن المفاوضات و المساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة ، وممارسات قمعية من جانب

السلطة ، وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها: بلوندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا.[1]

-**الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي** (foreign Military Intervention):غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات ، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية و إقليمية ودولية . وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله ،وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القميعة.وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي ،[2] أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001،وضد العراق في عام 2003 ، وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية ، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة ...إلخ ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي ، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى، إذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ،فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق.

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص

[1] -صامويل هانتيغتون ،**مرجع سابق** ،ص229

[2] -**نفس المرجع** ص231

واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس السلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة ،أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة ،أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية ،وفرصا أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل ،فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية ، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره ،بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية ،ى أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية ،أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة ،وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

المطلب الثالث: المداخل المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي

تنوعت وتعددت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية التحول الديمقراطي ،وفي الاتي أهمها:

أولا: المدخل التحديثي: هذا المدخل هو عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية[1] ذلك راجع في أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة[2].

كان "أدم سميث"(Adam Smith) ،في كتابه "ثورة الأمم " أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء

[1] -بن بختي عبد الحكيم ،"المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009 ، ص.48.

[2] -بطرس بطرس غالي وآخرون ،تقرير حول:التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، هيأة الأمم المتحدة ، اليونيسكو ، فرنسا ، 2003، ص – ص.10-11

الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي [1]،إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي "ليبست" S.M Lipset وقدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" ،وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي ،Political Man الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة [2].

وفقا لأطروحة "ليبست"، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة ، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية [3].

اسنادا على ذلك ،افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي ،كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية ،فعليه: إن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدباد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة

---

[1] - see also :adam smith , an inquiry into the nature and Causes of the Wealth of Nations , jims Manis ,United state,2005

See also : Seymour Martin LIPSET, Political Man The Socail Bases of Politics , Garden city , New York, 1960.

[2] - محمد زاهي بشير المغيربي "الديمقراطية و الإصلاح السياسي _ مراجعة عامة للأدبيات "، ورقة بحثية قدمت إلى :ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، جامعة القاهرة ، طرابلس _ ليبيا، 22-08-2005، ص- ص 14-15 .

[3] - المرجع نفسه.

، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الاجتماع الديمقراطي والاستمرار السياسي ،أخيرا فإن التنمية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني[1]

ثانيا: المدخل الانتقالي:

تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" Dankwart Rustow بدء بمقالته Transition to Democracy في 1970 كرد على نظرية الحداثة ل"ليبست"[2] ،ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية ،لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول :وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا ،فتبين له ،أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به أربع مراحل أو طرق [3]:

-ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية ":أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.

-المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام ،ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).

-مرحلة القرار(الاختيار):وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم ،التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[4].

---

[1]- بن بختي عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص.48.

[2]- بن بختي عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ص.49

[3] - يوسف الشويري ،"الشوري والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي : آليات الانتقال "، في : مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،تحرير: علي خليفة الكواري، ط .2 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005 ، ص_ ص.56_57.

[4] - بن بختي عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص_ ص. 49_50.

-مرحلة التعود: هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا ،وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة ، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[1].

ثالثا: مدخا الثقافة السياسية:

في البداية ،ستتم الإشارة إلى دور العامل الثقافي إلى جانب باقي العوامل الأخرى التي تلعب دورا هاما وكبيرا في تطور العلوم الاجتماعية ،ودراسة علم السياسة على وجه الخصوص، حيث يعد مفهوم الثقافة السياسية من بين أحد المفاهيم الحديثة وأهمها في ميدان علم السياسة وأدبيات حقل السياسات المقارنة.

ترجع الدور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" Ruth Bendict و"ماجريت ميد"Margqret midp حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما[2].

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي "غابريال الموند" Gabriel Almondأول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956،ويعرف "غ.ألموند" الثقافة السياسية بأنها :"مجموعة التوجهات السياسية

[1] - يوسف الشويري ، مرجع سبق ذكره ، ص. 57

[2] - نبيل حليلو ، "التنمية و الثقافة السياسي :أية علاقة ؟"**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ع. 08 ، جوان 2012، ص .26.

والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".[1]

كما يعرف سيدني فيربا"Virba Sidney الثقافة السياسية على أنها :"هي تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية"[2] وقياسا على ذلك ، تحدث "غ.الموند" و "س.فيربا"في كتابهما الموسوم ب:"الثقافة المدنية" والذي جاء نتيجة دراستهما الميدانية لخمس دول تمخضت لخمس دول تمخضت عنهما ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، وهي كالآتي:[3]

-الثقافة السياسية التابعة والرعوية: وتعني المواطنين السلبيون، الذي لا يشاركون في الانتخابات ، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي...)[4]

-الثقافة السياسية المحدودة : يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية ان المواطنين لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية...[5]

-الثقافة السياسية المشاركة : وهذا النوع من الثقافة السياسية يتعلق ببنية ديمقراطية ، مواطنون لديهم معارف عن السياسة ، يتقدمون بمطالب إلى السلطات[6].

كما تؤثر الثقافة السياسية للدولة على سلوك المواطنين والزعماء أثناء قيامهم بالفعل السياسي، وخلال استجابتهم للأحداث السياسية ، إن الميول والنزعات

---

[1] - محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية ، ط، ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1998، ص.219.

[2] Sidney Verba and Lucian W.PYE; Political Culture and Political Development; University press; New jersey, 1965,p,513.

[3] - نبيل حليلو ، مرجع سبق ذكره ، ص.28 .

[4] - عبد القادر عبد العالي ،"الثقافة السياسية، محاضرات في مقياس :النظم السياسية المقارنة ،القيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية ،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، السنة الجامعية:2008__2009، ص.78.

[5] - نبيل حليلو ، مرجع سبق ذكره ،ص.28.

[6] -عبد القادر عبد العالي ، مرجع سبق ذكره،ص.79.

على مستوى النظام والعملية والسياسية العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكننا من فهم الأفعال السياسية الماضية و المستقبلية [1]

-مدخل الاقتصاد السياسي الجديد وعملية التحول الديمقراطي :

إن مدخل الاقتصاد السياسي ليس بالمدخل الجديد ، بل له جذوره التاريخية في التحليل السياسي و الاقتصادي ،إضافة مصطلح "جديد " يرجع إلى رفده بمفاهيم ومقولات وأدوات بحثية وتحليلية جديدة شكلت بنيته المعرفية، واستخدمت في فهم التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي .وفي هذا الإطار ظهرت ادبيات عديدة تحت عناوين :الاقتصاد السياسي للفقر، الاقتصاد السياسي للبطالة ،الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي...[2]

يركز مدخل الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي على البحث في مدى تأثير المتغير الاقتصادي في دعم أو عرقلة التطور الديمقراطي ، وأهم المحاور التي عالجها هذا المدخل هي تلك التي توضح طبيعة العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي من ناحية والتحرير السياسي وعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى .وتعتبر أولى الدراسات[3] التي دشنت اتجاه الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة النظم السياسية العربية والشرق الأوسطية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين دراسة "آلان رتشارد ALAN RICHARD"و"جون ووتر بيري"JOHN WATER BERY" في عام 1990، والتي حملت عنوان "الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط : الدولة، الطبقة، والتنمية الاقتصادية".

[1] - جبرائيل ألموند وآخرون ، السياسة المقارنة إطار نظري ، ترجمة : زاهي بشير المغيربي،جامعة قار يونس ، بن غازي ، 1996،ص.115.

[2] - حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 203-204.

[3] -حسنين توفيق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 205.

لقد أكدت العديد من الدراسات على أن إنهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال سياسات التحرير الاقتصادي ، و خصوصة القطاع العام وغيرها[1] من شأنه تدعيم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، وفي الحقيقة مثل هذا الإفتراض ليس بالجديد لأنه يندرج في سياق قضية أخرى تناولتها دراسات عديدة سابقة على الصعيد النظري والتطبيقي وهي قضية العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية .ففي كتاب "بيان من أجل الديمقراطية "للكاتب برهان غليون" يذكر أنه تم الربط بين الديمقراطية والرأسمالية ربطا عضويا، بل اعتبرت رديفا لها وإن كان ذلك بهدف منح الشرعية التاريخية المطلقة للرأسمالية [2].

نفس التحليل نجده في الدراسات [3]التي تؤكد وجود علاقات عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية ، فكلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة. لكن هل تحقيق التنمية من شأنه أن يحقق التحول الديمقراطي؟ وهل التجربة الواقعية أثبتت أن سياسات التحرير الاقتصادي من شأنها أن تشكل دعما حقيقيا لتأسيس نظم ديمقراطية طبقا لما جاء في مدخل الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي؟

إن الواقع يثبت أن سياسات التحرير الاقتصادي لم تشكل دعما حقيقيا لتأسيس نظم ديمقراطية بل العكس، فمن التجارب ما يكشف أن سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة لآلية المشروطية السياسية آدت إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى وظهور تنظيمات التطرف والعنف ،والمزيد من مظاهر

[1] - مما عرف بسياسات "المجتمع المفتوح"

[2] - برهان غليون :"**بيان من أجل الديمقراطية** ،، ط4، الجزائر،إربوشان ،1990،ص 17.

[3] - وردت العديد من الدراسات في مرجع محمد سيد سويلم ،جلال عبد الله معوض وآخرون ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ،1997

الفقر والمرض والعجز والمديونية [1]. فكل بلد طبق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتعبير

"الدكتور جمال قنان "ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منه عافيته ، إذ يصبح في حالة مرض مزمن[2]. ونفس النتيجة تنطبق على الطبيعة البنائية للقطاع الخاص في البلدان العربية ، حيث لا يمثل بوضعيته الراهنة دعما لتقوية المجتمع المدني ومن ثم الدفع بعملية التحول الديمقراطي . فالتحرير الاقتصادي لم يرافعه انفتاح سياسي بل ظهرت فئات طفيلية تعمل على استغلال الوضع وزيادة الهوة في الهياكل الطبقية ، فالليبيرالية الاقتصادية لم تنتج انفتاحا سياسيا بل تسلطية سياسية وهو الأمر الذي عبر عنه الدكتور "عبد النو بن عنتر" بالليبيرالية الاقتصادية و التسلطية السياسية [3]، وما حدث في ثورات الربيع العربي ما يفسر جليا طبيعة العلاقة بين التحرير الاقتصادي والاستغلال الديمقراطي.

[1] - هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11سبتمبر ، www.elahram.com

[2] - جمال فتان وآخرون ، **العرب وتحديات النظام العالمي** ،ط1، بيروت ، بيروت ، امركز دراسات الوحدة العربية ، اكتوبر 1999، ص 147.

[3] - عبد النور بن عنتر وآخرون : الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 69.

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

المطلب الأول :طبيعة الأنظمة العربية

بعد الحرب العالمية الثانية ورثت حكومات الاستقلال للبلاد العربية عن الاستعمار الأوروبي ،و أقامت سلطات مختلفة البنى والأشكال ، فكانت قبلية ودينية (السعودية ودول الخليج)، وملكية ليبيرالية (المغرب و الأردن)، وقومية اشتراكية (سوريا، العراق ، مصر ، الجزائر ، تونس ، ليبيا)، وديمقراطية توافقية طائفية (لبنان).[1]

أخذت هذه الحكومات على عاتقها أن تجعل من الاستقلال حقيقة واقعة، وكان هذا يتطلب سد الفراغ الذي خلفه الاستعمار وراءه والعمل على عملية تنموية شاملة على كافة الميادين .وكات هذه الحكومات (وكلها غير ديمقراطية) والمعارضات التي تشكلت فيما بعد منقسمة في الانتماء إلى قطبي الحرب الباردة :أمريكا والاتحاد السوفياتي ، فكانت المشاريع القومية و الاشتراكية تنتمي للإتحاد السوفياتي ، والمشاريع الليبيرالية و الإسلامية تنتمي إلى أمريكا [2]، وكان الصراع داخل الدولة العربية عنيفا حيث يسعى كل طرف من خلاله لإلغاء الآخر.

ومن أبرز الأزمات التي واجهت الوطن العربي إشكاليات التحول الديمقراطي لما تميزت به من غموض للديمقراطية كقيمة عليا في منظومة القيم التي يبحثها الفكر السياسي العربي كما أن الثقافة العربية لم تفلح في تحويل فكر السلطة من فكرة أحادية المضمون إلى فكرة ثنائية الأطراف ، وبالتالي فإن المكون الثقافي العربي ينزع إلى السلطوية ورفض النقد .وعدم قبول الحوار، ومن

[1] -محمود جميل الجندي ، الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي:دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسألة ديمقراطية ،من الرابط : (2015-04-08):
- الربيع العربي_ وإشكالية _التحول _الديمقراطي http:ar .scribd .com /mobile /document /331573689/890

[2] -HAOUES SENIGUER, “Les pays Arabes entre A

ضمن هذه المعوقات أيضا أزمة الشرعية في الوطن العربي، وعامل السيطرة الاستعمارية.[1]

كما أن العجز الاقتصادي أو الفشل بإدارة الاقتصاد مثل عائقا كبيرا نحو تحقيق الديمقراطية في هذه البلدان حيث فشلت هذه الأخيرة في إقامة اقتصاديات قوية مستقلة ، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، وهذا ما تؤكده كل تقارير التنمية العربية التي تشير إلى عجز في نسبة النمو. و تفاقم المديونية الخارجية ، و المشاكل الناتجة عن الفقر والبطالة ،تردي المستوى الصحي ، اتساع الأمية[2]، مما جعل هذه الأنظمة تلجأ إلى المؤسسات النقدية الدولية كي تبحث عن حل لأزماتها ، سواء عن طريق تقديم المساعدات أو البرامج الإصلاحية المختلفة.

تشترك الأنظمة العربية في كونها ذات بنى متشابهة تقريبا سواء فيما يتعلق بالبنى التقليدية التي تأسست عليها الدولة التقليدية بالمنطقة العربية ، والذي ارتبط أساسا بالظاهرة الاستعمارية ، وقاد إلى تبني بنى حديثة تتماشى مع ما وضعه الغرب من أطر سياسية ونظامية تسمح للعالم الثالث بالولوج إلى النظام العالمي[3]، من هذه الفكرة تبدأ الصفة الأولى لهجانة الأنظمة العربية التي وجدت نفسها بعد استقلالها مرغمة على التخلي عن خصوصياتها السياسية و الاجتماعية – دون ان تتخلى عنها في الواقع – وتتبنى أطر ونظم غربية موروثة عن الاستعمار أو عن النظام العالمي ، وتشترك النظم العربية في مجموعة من المظاهر نشير اليه كما يأتي:

أ. توريث الحكم : إن الأنظمة العربية التي تحكم اليوم وليدة مخاض تاريخي متميز تمتزج فيه خاصية النخب الحاكمة ، والموروث الحضاري للمجتمعات

---

[1] -Ibid .p182.

[2] - محمود جميل الجندي ،المرجع السابق.

[3] -**انظر** :برتران بديع ،**زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة** :جان ماجد جبور ، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2015.ص107

العربية ، تظهر معالم هذا المزج في توريث الحكم كصورة من صور الأنظمة التقليدية الملكية ، فالمجال السياسي العربي اليوم يكاد يكون استنساخ للنماذج التقليدية في الحكم في هذا السياق يقول عبد العروي في كتابه مفهوم الدولة[1]"**إرثنا هو إرث الدولة السلطانية على المستويين التنظيري و التفكيري**" فالسمة البارزة تظل استمرار الحكام عوض التداول ، و الصفة الأكثر شيوعا هي التوريث داخل العائلة الحاكمة أو دتخل العائلة السياسية المهيمنة ، واذا كان الامر مفهوم عندما يتعلق الامر بالحكومات الملكية ، فإن الامر غير مفهوم عندما يتعلق الامر بالأنظمة الجمهورية و الأمثلة كثيرة[2]،النظام السوري مثلا أين استمر الحاكم لأكثر من 25سنة، وعدل الدستور ليسمح لابنه الترشح لمنصب الرئيس ، ونفس الامر بالنسبة للحالة المصرية حاكم لأكثر من 20 سنة ومحاولة تمرير مشروع التوريث لولا أحداث الربيع العربي ، وعليه فان الاختلاف في شكل الحكم من الملكي أو الجمهوري لا يغير شيئ لأن نظام الحكم في الأنظمة العربية يورث بطريقة أو بأخرى.

ب. **الحضور القوي للجهاز الأمني:** تعرف الأنظمة العربية نفوذا متنامي للجهاز الأمني بمختلف صوره سواء كان جيش في بعض الدول أو شرطة أو مخابرات في دول أخرى أو مزيج بين هذه الأجهزة المختلفة ، وتقوم هذه الأجهزة المختلفة بدور رقابي على المواطنين وتسمح بكبح قوى التغيير في المخاض، وهذا الوضع جعل الدولة خطر يهدد أمن الانسان بدل من ان تكون درع لحمايته[3]، ويلعب الجهاز الأمني في الدول العربية دورا في استقرار الأنظمة السياسية القائمة سواء بواسطة الحكم المباشر أو من خلال الوصاية التي يمارسها في اختيار من يحكم .

---

[1] -عبد الله العروي ،**مفهوم الدولة**، ط9،الدار البيضاء المغرب :المركز الثقافي العربي،2011.ص200.

[2] -جوزيف كشيشيان ،**السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية** ،ج1، تلرجمة:محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ،لبنان :رياض الريس للكتب والنشر ،2013.ص45.

[3] -محمود حيدر واخرون ،**ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي** ، بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012.206.

ج. الصفة الابوية للسلطة: يجد مصطلح الابوية جذوره في القرون الغابرة لا لأنه كان معلم من معالم الاشعاع الفكري وانما كمنطق فرض نفسه في تركيب السلطة السياسية ، وفي تركيب المجتمع انطلاقا من إرجاع السلطة إلى شخص بداعي أنه صاحبها الأول وقد تستند هذه الصور الى صورة المشروعيات التي وضعها ماكس فيبروبشكل خاص المشروعية التقليدية والتي تستند إلى إيمان راسخ بقدسية التقاليد و إلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقا لهذة التقاليد [1]

وربما قد تلحق بالمشروعية الكاريزمية التي تسند السلطة فيها إلى شخص ذو مؤهلات خارقة للعادة، تعيش المجتمعات وفق نمط تقليدي يغذي مضمون السلطة الابوية دينيا وعرفيا ، ويخلق هذا الوضع في الممارسة السياسية إما إذعان تام للسلطة ، تتجلى مظاهره في تقديم الطاعة للنظام خلال المواسم الانتخابية ، أو نفور من السلطة السياسية والممارسة السياسية المرافقة لعملية الدمقرطة ، نتيجة الحضور القوي للنظام الابوي ، وتتجلى مظاهر هذا النفور في ظاهرة العزوف السياسي من جهة ، واللامبالاة بالحياة السياسية من جهة أخرى ، وبالابتعاد عن التنظيمات السياسية وهذا ما يخلق هوة بين المجتمع الشاب و النخب السياسية التابعة للسلطة أو المعارضة.

المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي وعملية الانتقال الديمقراطي

مصطلح الربيع له اصل أوربي ،يستحضر روابط بينيه وبين ربيع الأوطان في عام 1848 وربيع براغ عام 1968 أو ربيع أوربا الشرقية في أخر الثمانيات بعد انهيار الشيوعية [2]،عندما سعت الثورات الشعبية باسم الدمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة حكم مستبدة حكمت لعقود ،فالربيع العربي المماثل

[1] -فيليب برو،علم **الاجتماع السياسي** ،ترجمة:محمد عرب صاصيلا ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998.ص70.

[2] -محمد الزين حسن،**الربيع العربي:آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**،ط1.(بيروت،دار القلم الجديد،2013)،ص 69.

للتجربة الأوربية ،الأن الغرب هوا من اطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية انطلاقا مما حدث بتونس ، حيث تعتبر صحيفة "أندنبدنت"independant البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح ،وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخ التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع العربي.

وبناء عليه ، وعلى الرغم من أن مصطلح الربيع العربي كونه غربيا ، إلا أنه قدم بعدا دلاليا على انطلاق موجة الدمقراطية في بعض الدول العربية، كما مهد لهبوب رياح التغيير على الإقليم العربي ، هذا الأخير الذي عرف سنوات عجاف من الظلم وتسلط الأنظمة الحاكمة، والأمر الذي حفز وشجع موجة التغيير هو الاستخدام الرهيب لمختلف الوسائل التكنولوجية وأدوات الاتصال المنظورة لا سيما الوسائط الاتصالية

وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة ،وحيث اصطلح عليها الباحث رشا عبد الله "الجمهورية الديمقراطية للانترنت ،فهذه الجمهورية الالكترونية والمؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها شرعية واسعة من الشباب المتعلم و المثقف للتعبير عن مدى عدم ارتياحهم وتذمرهم من الأوضاع المزرية التي تميز حياتهم اليومية [1] .

ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة ، وأعمال الشعب ، والحروب الأهلية التي بدأت أواخر عام 2010في تونس احتجاجا على الأوضاع المعيشية ، ثم ما لبثت أن امتدت على إثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن و الجزائر و العراق و المغرب و السودان ، وهنالك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين و المملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا و الصحراء الغربية ، كما

[1] -عمراني كربوسة ،"المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟"،**مجلة العلوم الإنسانية16**،جامعة بسكرة،سبتمبر 2014،ص153_166.

اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا ،وبحلول سبتمبر 2012 ثم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية لدول :تونس ،مصر ،ليبياو اليمن .[1]

الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي في الإعلام ،هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011،متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي ،وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية ،إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية .ولازالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه الحظة .

شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها ، إذ أنه منذ العصور القديمة ارتبط مفهوم الثورة بالعنف و الدماء ،سواء من جانب الجموع الثائرة ، أم من جانب السلطة الحاكمة ،لكننا اليوم نشهد شكلا جديدا للثورات العربية بعيدا عن أسلوب الانقلابات العسكرية ، وبعيدا أيضا عن عنف الثوار تجاه السلطة ،فعلى ما يبدو أن الجماهير العربية اختارت هذا الأسلوب بعد أن أيقنت أن الثورة السلمية أجدى من العنف العبثي.[2]

بدأت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية و الاقتصادية المتردية ، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته ، فاندلعت بذلك الثورة التونسية ،وانتهت في 14جانفي

2-Perrim ; A(2013) ; "Introduction to the special issue on the Arab spring "; university of Pennsylvania **; Journal of international law 34** (2) ; Art .8.

1-Said ;AMIR Amjomand **; the arab revolution of 2011;** acomparative perspective ; sunny press; 2015.

عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة الى مدينة جدة في السعودية ، وبعدها بتسعة أيام ،اندلعت ثورة 25جانفي

المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية ، وفي 11فيفري التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة ،ثم سُجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة ،وإثر نجاح الثورتين التونسية و المصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في انحاء الوطن العربي الأخرى ، فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية و السودان و العراق وعُمان وفلسطين و الكويت ولبنان و المغرب و موريتانيا .

المطلب الثالث: معوقات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

لقد حدد الدكتور خير الدين عوامل أربعة يؤدي توفرها إلى نجاح ثورة شعب على النظام في بلاده هي ، العامل الأول يتمثل في انكسار حاجز الخوف من التحرك ضد أنظمتها بسبب القمع الذي يمارسه منذ تأسيسها ، والعامل الثاني يتمثل في مبادرة الشعوب للانتفاض سلميا على أنظمتها ، ويعني ذلك أن تبتعد على العنف في التظاهرات الشعبية و الاعتصامات ، كما يعني ألا تبادل قوات النظام الرسمية وغير الرسمية بعنف مماثل للعنف الذي قد تستعمله لإنهاء الانتفاضة ، لذلك فعنف الثوار أو المنتفضين قد يعطي المبرر للقوات الرسمية كي تصعد عنفها إذا كانت هي البادئة في استعماله ، والعامل الثالث يتمثل في وجود شبه إجماع على مطلب تغيير النظام أو تعديله ، وشيء من التجانس بين أبناء الشعب، أما العامل الرابع والأخير يتمثل في الموقف الفعلي لقوات الجيش أو القوات المسلحة بكل فروعها من الانتفاضة ، فإذا كان موقفه

محايدا بينها وبين النظام أو السلطة التي تحكم باسمه، فإن نجاحها يتضاءل أكثر[1]

وتنتقد الكاتبة المختصة في شؤون الشرق الأوسط جوليا غيرلاخ الانعطافة التشاؤمية في الخطاب السياسي الغربي وتقييمه لتداعيات ثورات الربيع العربي ، وإعادتها إلى أسباب ثقافية الطابع ، وترصد في الوقت نفسه الأسباب الحقيقية لفشل الحراك الثوري العربي في السنوات الأخيرة ، أهمها:

-اصطدام الثورات العربية بهياكل استبدادية قوية مصرة على الدفاع عن امتيازاتها مهما كان الثمن، علاوة على غياب مؤسسات دولية أو اقليمية معنية برعاية التحول الديمقراطية[2]، فالسياسات المشوهة التي انتهجتها النظم الحاكمة في الدول المعنية كرست البنى والهياكل التسلطية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث استخدمت آليات زادت من ترسيخ هياكل التسلط وبنى الفساد ، وذلك باعتماد إصدار قوانين وتشريعات استثنائية مقيدة لحقوق المواطنين ، وتأسيس عدد كبير من المؤسسات و الأجهزة الأمنية وتكليفها بحماية النظام وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة ، وإحكام السيطرة على منظمات وقوى المجتمع المدني عبر الإجراءات القانونية و الإدارية والأمنية، بحيث تجعل من الحاكم هو اللاعب الرئيسي في نسج خيوط وقواعد اللعبة السياسية.[3]

فالموروث السياسي التقليدي من الهياكل التسلطية ومنظومة الفساد التي وجدتها الشعوب العربية المنتفضة بعد الحراك العربي ، لذلك فعملية إعادة تفكيك البنى التسلطية وهياكل الفساد تحتاج وقتا أطول ، وكذلك تتطلب اعتماد مقاربة تشاركية تضم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية

[1] -خير الدين حسيب، عوامل أربعة تنجح الثورات أو تفشلها ،أنظر الرابط ، /http://www.janoubia.com

[2] -لؤي المدهون ،بحثا عن أسباب فشل التحول الديمقراطي :الربيع العربي وأعداؤه :رؤية ألمانية ، مرجع سابق.

[3] -حسنين توفيق إبراهيم ، معوقات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي،**مجلة الديمقراطية** ، مركز الأهرام ، ص04.

الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، تعمل في مجملها على صياغة أرضية سياسية توافقية حول سياسات الإصلاح السياسي الشامل قصد تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو التحول الديمقراطي.

-التوجه نحو بناء الدولة أم التأسيس للديمقراطية: تعد مسألة بناء الدولة فيدول الربيع العربي والتأسيس للديمقراطية أحد أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة، خاصة مع الضعف الذي يميز أجهزتها ومؤسساتها ،لاسيما الموروث السياسي الليبي الذي خلفه نظام الرئيس الراحل القذافي يعبر عن حالة التفكك والانهيار والعجز السياسي الكلي للمؤسسات الانتقالية عن فرض سيطرتها على إقليم الدولة، وكذا ضعف الجيش والمؤسسة الأمنية ، مما أفرز حالة من الفوضى واضطراب المسار الانتقالي، وبالتالي فشل المسار الانتقالي بليبيا .كما واجهت اليمن في هذا الشأن أيضا بعد انتهاء مبادرة الحوار الوطني والتي جاءت تنفيذا للمبادرة الخليجية و آلياتها مع مطلع سنة 2014 تحديا أكبر يتمثل في مدى قدرة السلطة الحاكمة على تنفيذ بنود الوثيقة ، خاصة في ظل ما يشهده اليمن من تصاعد كبير في حدة الصراعات الداخلية المسلحة، وهي صراعات نابعة من عوامل داخلية عديدة ، منها القبلية والطائفية والجهوية ، بالإضافة إلى دور العامل الخارجي ودور الحوثيين في خوض مواجهات مسلحة ضد السلفيين ، الأمر الذي ساعد على انتشار الإرهاب والسلاح على نطاق واسع ، وتمدد دور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ، ولذلك نتج تفاقم لحدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث صنفت اليمن كواحدة من أفقر دول المنطقة ، وأعلاها من حيث الفقر والبطالة والفساد، كما انسحب نفس التحدي على كل من تونس ومصر على الرغم من قدم الممارسة السياسية فيها ، فهي تعاني من ضعف مؤسساتي وهشاشة

واضحة لأجهزتها القانونية والدستورية ، وعجزها عن أداء وظائفها بسبب الفساد وضعف التنسيق وسيطرة مفاهيم المنظومة التسلطية [1].

-الاستقطاب الديني والسياسي الحاد بين تيار الإسلام السياسي من جهة ، وتيار العلمانية الديمقراطي من جهة ثانية ، لا سيما في كل من التجربتين التونسية والمصرية ، عكس ماهو موجود في ليبيا واليمن من انشقاقات جهوية وقبلية وطائفية أثرت بشكل على العملية السياسية زمن الحراك العربي، غير أن الميزة التي انفردت بها التجربتين المصرية والتونسية تتمثل في أن حركة النهضة في تنس والأحزاب العلمانية فيها أدركتا خصوصية المرحلة الانتقالية ، أين عملا على الانخراط في حوار وطني تحت وساطة ورعاية لمنظمات المجتمع المدني، عكس الذي حدث بمصر، أين شكل الانقسام الإسلامي العلماني أحد أبرز المظاهر والعراقيل التي واجهت المرحلة الانتقالية[2]،مما أثر سلبا على مختلف الاستحقاقات السياسية والدستورية التي عرفتها دولة مصر، اذ لم يتم تسجيل أي نقطة إيجابية تحسب لصالح الديمقراطية.

[1] -المرجع نفسه، ص 07.
[2]- المرجع نفسه ، ص 09. تهديدا

المبحث الثالث : الانتقال الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل الانتقال الديمقراطي في الجزائر

أولا: مرحلة دستور 1989 :

لقد عرفت مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أحداث كبرى محلية ودولية ، كان لها اثر كبير على منظومة الحكم في الجزائر، وسنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن دستور 1989وما جاء به من مؤسسات جديدة لاستكمال بناء الدولة الجزائرية ،والشروع في عملية الانتقال الدمقراطي ،من خلال القيام بتغييرات كبيرة، على رأسها اعتماد التعددية الحزبية ، والفصل بين الحزب والدولة ،واعتماد الانتخابات التعددية ،ثم دستور 1996 ، الذي أخل بعض التعديلات على دستور 1989، الذي كشف تطبيقه عن وجود ثغرات شكلت تهديدا حقيقيا للسلطة القائمة .

شهدت نهاية مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات تضافر العديد من الظروف الداخلية والخارجية ، عجلت بالدخول في منظومة سياسية واقتصادية جديدة .

أولا : الظروف الخارجية

لقد عرفت مرحلة بداية التسعينات بروز العديد من الاحداث الدولية التي كان لها أثر كبير على الدولة الجزائرية ومؤسساتها، فسقوط الاتحاد السوفياتي بما يمثله من إيديولوجية سياسية و اقتصادية، دفع بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للاستفراد بالعالم ، وفرض نموذجها السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم ، وهو ما اضطر هذه الأخيرة إلى إجراء العديد من التغييرات في الجوانب السياسية والاقتصادية بغرض التكيف مع المنظومة الغربية الجديدة .

ثانيا: الظروف الداخلية

لقد جاء دستور1989 في ظروف داخلية خاصة .هذه الظروف كانت تعبيرا واضحا عن فشل المؤسسات القائمة ،على رأسها حزب جبهة التحرير الذي عجز عن تلبية الحاجات المجتمعية الداخلية ،حيث أصبح الحزب ميدانا للصراعات والتجاذبات الداخلية ، وقد تميزت هذه المرحلة ب

أ-أزمة البناء المؤسسي للسلطة في الجزائر : ويشير إلى عدم استقرار المؤسسات السياسية ،وكونها تابعة للسلطة الحقيقية التي لم تكن مجسدة فيها ،حيث نجد أن معظم السلطات تركزت في يد رئيس الجمهورية ، والذي بدوره يكون عسكريا ، وعند عزل الرئيس أو موته تسقط كل المؤسسات بسقوطه(سلطاني ،1995،ص169)

ب-الصراع بين مختلف الأجنحة النخبوية :

وبدأ بذوره بين أنصار التعددية والأخذ با ليبرالية ،وعلى رأسهم محمد بوضياف وفرحات عباس ومن نادوا بالحزب الواحد وتكسير الحكم العسكري كبومدين وبن بله، واستمر الصراع في عهد الشاذلي بين الإصلاحيين والمحا فظين ، وهنا وجد النظام الجزائري نفسه أمام واقع جديد ، فرض عليه إحداث تغيير عميق في توجهاته السياسية والاقتصادية ، باعتماد مجموعة من المؤسسات الدستورية ، حيث اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، كما أشار إلى تنظيم السلطات الثلاث في الدولة (دستور 1986،1989)

ج- أحداث أكتوبر 1988:

الحقيقة أن أحداث أكتوبر كانت نتيجة منطقة لمشاكل تراكمت منذ الاستقلال ، على رأسها التناقض بين مصالح الجماهير ومصالح الدولة البيروقراطية الريعية و الحزب ، والجديد بالذكر أن الوضعية التي عرفتها البلاد ، خاصة انطلاقا من سنة 1985و1986 كانت تنذر بالانفجار تحت تأثير

الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول ، كما أن المطالب الاجتماعية لم تكن تجد القنوات المناسبة التي توصلها إلى السلطة ، بسبب غياب قنوات الاتصال ، على رأسها الأحزاب السياسية ، وكون الاعلام خاضع للتوجه العام الذي تفرضه الدولة .كما عرفت هذه المرحلة بروز الفوارق الاجتماعية الناتجة أساسا عن الندرة والتضخم وانهيار المستوى المعيشي[1]

في ظل هذه الظروف جاء دستور 23 فبراير 1989 كآلية لتأطير عملية الانتقال الدمقراطي والتعددية السياسية و الإعلامية ، وتحدد مدى ومجالات الانفتاح الجديد ، وقد عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1989و1991 نموذج من الحياة الديمقراطية الذي تباهت به العديد من شعوب المنطقة ، لكن فوز حزب جبهة الإنقاذ المعارض بالانتخابات التشريعية في ديسمبر سنة 1991 شكل اختبارا عسيرا للنخبة الحاكمة ومدى قبولها بمبدأ التداول على السلطة كأحد أهم المبادئ الديمقراطية ،ومهما كانت التبريرات المقدمة من طرف السلطة الحاكمة آنذاك ،فإنها قد فشلت في الامتحان التأسيسي للعملية الدمقراطية ،حيث عمدت إلى إلغاء نتائج الانتخابات ، وتم توقيف المسار الانتخابي ،مما فتح الباب أمام أزمة وطنية ميزها العنف و العنف المضاد ،ذهب ضحيتها الآلاف من الجزائريين ،وملايير الدولارات من الخسائر المادية وكادت تعصف بوجود الدولة الجزائرية[2]

إن اللجوء لإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية وتوقيف المسار الديمقراطي ابان عن عدم استعداد النخبة الحاكمة للتنازل عن السلطة ،وفي أحسن الأحوال كانت ستقبل بمشاركة تيارات أخرى تشكيل مؤسسات الدولة مع بقاء

[1] مخلوف البشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1995-1998) ، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران. ص 85.

[2] بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر 2008، ص 115.

السلطة الفعلية في يدها ، كما كشف من جانب آخر أن الانتقال الدمقراطي الذي جاء به دستور 1989 كان أقرب إلى التكيف مع أوضاع داخلية وخارجية ، ولم يكن تعبيرا عن نقلة تكون قد حدثت في الثقافة السياسية لدى النخب الفاعلة في النظام السياسي الجزائري .

ثانيا :مرحلة الدستور1996:

إن أهم ما جاء به دستور 1986 في جانب المأسسة هو إضافة الغرفة البرلمانية الثانية ، كرقيب للغرفة الأولى ، كما تدعمت صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب البرلمان ، وقد عرفت هذه المرحلة ميلاد حزب جديد يمثل السلطة ، وهو التجمع الوطني الديمقراطي ، قبيل الانتخابات بثلاثة أشهر[1]، ما يوضح الإرادة الكبيرة لدى السلطة في إعادة تشكيل الحياة السياسية وتجاوز الخلل الذي أحدثه دستور1989 لصالح باقي المؤسسات على حساب الرئاسة التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع برلمان خارج سيطرتها.

لقد استمرت عملية تجريد المؤسسات الممثلة للإرادة الشعبية من صلاحياتها ، والعمل على تشكيل واجهة حزبية لا تعكس بالضرورة ماهو موجود في الواقع ، وهو ما يكشف عن ضعف عملية المأسسة واستمرار ثقافة الحزب الواحد، وكل هذا سينعكس سلبا على عملية الانتقال الديمقراطي ، فالشفافية و القانون هما أساس البناء المؤسساتي.

أولا: التعديل الدستوري لسنة 2008 وفتح العهدات الانتخابية

كان للتعديلات المستعجلة التي أدخلت على دستور 1996 ثلاثة أهداف رئيسية ، أولها مرتبط بحماية رموز الثورة وترقية كتابة التاريخ وتدريسه ، وثانيهما

[1] عباس عمار، قراءة في التعديل الدستوري 2008 ، نقلا عن: http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-20082009-1996-1.html، بتاريخ: 2021/06/13، 16:35.

متعلق بترقية حقوق المرأة السياسية ، في حين كان التعديل الثالث منصب على السلطة التنفيذية من الداخل[1].

لقد وضع حد للنقاش الدائر حول تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة، وذلك بإدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة 74 من الدستور، والتي لم تكن تسمح لرئيس الجمهورية بأكثر من عهدتين ، وقدم تم انطلاقا من ذلك التعديل التأسيس لفكرة قابلية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين .

قد لا تظهر العلاقة بين هذه التعديلات لأول وهلة ، لكن بشيء من التأمل يتجلي الخيط الناظم لها بوضوح ، فالحديث عن الثورة وما يتعلق بها يبدو أن هدفه هو دعم الشرعية الثورية التي اعتمدتها النظام السياسي غداة الاستقلال بهدف كسب شرعية الحكم ، وعمل الرئيس بوتفليقة على إحيائها لدعم سلطته على أساس أنه أحد مجاهدي الثورة ، أما ترقية حقوق المرأة السياسية، فبالإضافة لكونه مسايرة لتوجه عالمي يسعى لدمج المرأة أكثر في الحياة السياسية ، فهدفه كذلك كسب دعمها ، فهي تمثل في النهاية نصف الهيئة الناخبة، بينما فتح العهدات الرئاسية يستهدف مواصلة البقاء في السلطة، وهكذا يتضح أن المحاور الثلاثة تتمزر لتحقيق هدف البقاء في الحكم ، وهكذا تم العبث بأحد أهم أركان الانتقال الديمقراطي وهو مبدأ التداول على السلطة.

رابعا: الإصلاحات السياسية في التعديل الدستوري لسنة 2016

طبقا للمادة 176 من دستور 1996 بادر رئيس الجمهورية بالتعديل الدستوري ، بعرضه فقط على البرلمان دون الاستفتاء الشعبي ، ويبدو أن النظام كان

[1] مرجع سبق ذكره.

يعلم أن شرعيته تآكلت كثيرا لدى الشارع ،خاصة جراء الازمة الاقتصادية وقضايا الفساد التي برزت في الأفق .

لم يحمل التعديل الدستوري لسنة2016 الشئ الكثير فيما يخص مؤسسات السلطة، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة 88 "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة"، كما يمكن الإ شارة إلى المادة 182 التي أضافت عبارة "هيئة مستقلة" للمجلس الدستوري، وهو ما يؤكد أن النظام الدستوري لا يعبر حقيقية عن واقع أي نظام سياسي، فهو جزء منه ، ولعله الجزء الأقل أهمية ، والدليل على عدم استقلالية المجلس الدستوري كمؤسسة دستورية هو عدم تفعيله للمادة 102 من الدستور ، المتعلقة بالمانع الذي وقع لرئيس الجمهورية بسبب المرض الذي أصابه ، والذي كان السبب المباشر في الحراك الشعبي الذي انفجر في 22فيفري2019 ، بعد محاولة الترشح للعهدة الخامسة في ظروف صحية حرجة ، وكما هو معلوم بنص المادة 183 من الدستور ، فإن رئيس المجلس الدستوري ونائبه يعنيهم رئيس الجمهورية ، من بين 12 عضو الذين يتكون منهم المجلس، وهو ما يجعل هذه المؤسسة عمليا تحت سيطرة رئيس الجمهورية، وقد أكدت لنا تجربة المجلس الدستوري مع مرض رئيس الجمهورية أن المؤسسات كثيرا ما تتخذ وسائل في يد القابضين على السلطة الفعلية ، وهذا بدوره يضعف من عملية المأسسة ، ويفرغ العملية الديمقراطية من محتواها.

أما ما يخص السلطتين التشريعية فكل المواد التي جاءت تخص يعض الجوانب التقنية التي لا تغير في وزن هذه الهيئة شيئا ، فقد استمرت مسؤولية الحكومة أمامها وإن كان البرنامج السياسي يخص رئيس الجمهورية ، بينما بقيت السلطة القضائية كما هي ، وإن كانت المادة 156 أشارت إلى استقلالية القضاء، والمادة 166إلى حماية القاضي في ممارسة مهامه ، لكن بالنظر إلى

صلاحيات التعيين التي يملكها رئيس الجمهورية في هذين المؤسستين ، فإنهما تحت سلطته عمليا ، هذا التركيز الكبير للسلطة في يد رئيس الجمهورية هو الذي يوصل النظام في كل مرة إلى حالة من الانسداد والفشل المؤسساتي ، ينعكس في شكل انتفاضات شعبية كبيرة ، ويصبح التغيير أمرا ملحا.

خامسا :الحراك الشعبي في الجزائر 2019

هو ظاهرة شعبية شهدتها الجزائر منذ تاريخ 22 فيفري 2019، حيث خرج الشعب في مسيرات سلمية مليونية بمطالب حضارية[1]. يرى منير عزيب أنها انتفاضة الشعب الجزائري عن مصادرة حرياته.[2]

تتمثل هذه الظاهرة في خروج الشعب بكل فئاته العمرية والثقافية في مظاهرات سلمية، في كل المدن الجزائرية ، للمطالبة بادئ الأمر بعدم ترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة ، ثم بتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية وإسقاط النظام السابق .

نشير بمصطلح الحراك الشعبي في دراستنا إلى الاحتجاج الجماهيري السلمي ، منذ بدايته في شهر فيفري إلى غاية جويلية 2019، أي إلى خروج الطلبة في عطلة صيفية ، هدفه تحقيق مطالب مدنية.

-يختلف تقييم المحللين ويختلف الفهم وتبعا لذلك تختلف النتائج نذكر من بين نقاط القوة للحراك ما يلي :

[1] قادة جليد، الحراك الشعبي في الجزائر، قراءة استشرافية، نقلا عن: https://www.raialyoum.com/index.php، بتاريخ: 2021/05/28، 13:00

[2] منير عزيب، سسيولوجية الحراك الشعبي في الجزائر، نقلا عن : https://mqqal.com/2019/08/، بتاريخ: 2021/05/28، 14:05.

-حضارية الحراك و سلميته : تمثلت سلميته في غياب كل مظاهر العنف وتعمد عدم التصادم مع رجال الأمن ، و حضاريته تمثلت في نوعية المطالب، والمبادرات التطوعية لتهيئة الأحياء وتزيينها وتنظيف الشوارع بعد المسيرات.

-العفوية والتضامن الشعبي: تمثلت تجلياته في المبادرات التطوعية والتفاهم والنقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم وجود جهة تتبنى تنظيم هذا الحراك ما يرفع عنه الوصاية .

-مرحلية المطالب ومعقوليتها : بدأ الحراك الشعبي برفض ترشح الرئيس بوتفليقة للعهدة الخامسة ، ثم ما فتئت وتيرة المطالب تتصاعد تدريجيا .

-عدم تأطير الحراك وتمثيله: رفض الشعب أن ينوب عنه أحد في حراكه ، وفضل التواصل المباشر مع دوائر السلطة عبر المسيرات ، غير أن طول مدة الأزمة جعلت من هذه النقطة نقطة ضعف .

-الرصيد الخبراتي للمجتمع الجزائري: تشكل لدى الشعب الجزائري وعيا مجتمعيا بأهمية الحفاظ على الأمن ، من تجربته من انتفاضة أكتوبر 1988، وأحداث العشرية السوداء إضافة إلى ما حل ببعض دول الربيع العربي.

-المرافقة الإعلامية ، المرافقة النخبوية ، إضافة إلى مرافقة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي .

-الاحتجاج في الساحات العامة بعيدا عن المؤسسات الدستورية الأمنية

-التصدي لكل أساليب التفرقة بين أفراد المجتمع ، ورفض التدخل الأجنبي.[1]

[1] محمد لخضر حرز الله، ما هي نقاط قوة الحراك الشعبي الجزائري، نقلا عن :
https://www.sasapost.com/opinion/positive-points-in-algerian-revolution/، بتاريخ: 2021/05/27. 11:00

وقد كانت مطالب هذا الحراك مركزة على وجوب تغيير النظام السياسي عبر انتخابات شرعية تشرف عليها وتنظمها وتراقبها سلطة وطنية مستقلة، وبالفعل كان من بين الإصلاحات المؤقتة لرئيس الدولة آنذاك إحداث هذه السلطة ، وتم انتخاب رئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2019 الذي كان من ضمن وعوده الإصلاحية إجراء تعديل دستوري معمق.

وبناء على ذلك كلف رئيس الجمهورية لجنة وطنية بإعداد مشروع تمهيدي لتعديل الدستور يكون توافقيا يراعي جميع التوازنات داخل المجتمع ، ويحافظ على القيم والثوابت الوطنية، والتي تم تعيينها في 80جانفي 2020 لتبدأ عملها الذي قدمته في شكل مسودة أولية في 15 مارس2020 تم توزيعها على فواعل المجتمع للمشاركة وتقديم البديل ، لتعرض النسخة النهائية على مصادقة غرفتي البرلمان بتاريخ 10 سبتمبر بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني ، و 12 سبتمبر بالنسبة لمجلس الأمة وتم الإستفتاء والموافقة عليه من طرف الشعب في الفاتح نوفمبر 2020.

وقد تميز هذا الدستور بعدم الأخذ برأي الأكاديميين الذين اقترحوا عدة تعديلات عليه ، وكذا لم يحض بالدعم الشعبي الكبير.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تعزيز الانتقال الديمقراطي

إن اختيارنا للمجتمع المدني نابع من أن هذا الأخير هو أهم أداة لتدعيم قيم المواطنة وتفعيلها في سبل تكريس ذاك المواطن الجيد الإيجابي اتجاه قضاياه السياسية ويمكن رؤية هذا الدور في ثلاث أمور أساسية : في عملية التنشئة السياسية، وفي ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية ، وأخيرا في علاقة المجتمع المدني بالسلطة الحاكمة.

1-دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية:

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر في التعبير عن اتجاهات المجتمع ، وتحقيق التعبئة السياسية ، واختيار النخب السياسية وتدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية، زيادة على نشر الثقافة السياسية ، وتحقيق التكامل السياسي . وهنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية ، وذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال عقد الاجتماعات والمؤتمرات ، وتنظيم دورات التدريب السياسي، ونشر البرامج و الآراء السياسية في صفحها و منشوراتها. فالأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات للتنشئة السياسية، حيث تقدم للمواطنين معلومات ومعارف سياسية متنوعة ، كما أنها تعمل على تعبئتهم للمشاركة السياسية وكذا التصويت في الانتخابات ، او التعبئة وراء أفكار وبرامج سياسية معينة.

غير أنه يلاحظ ان دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ، ظل محدودا ، وخاصة فيما تقوم به الأحزاب السياسية من تعبئة وتدريب وتحضير لنخبها، هذا بسبب ضعف البرامج والحملات التي تقدمها ، او ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها ، وهذا يعني عجز في عملية التنشئة السياسية ، ويرجع هذا العجز الى هيمنة مرشحي السلطة على الأحزاب السياسية او احتوائها ، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 مثلا، عرفت عدة تحالفات حزبية و جمعوية اتخذت موافق مدعمة ومساندة للرئيس بوتفليقة ، وهذا يدل على ضعف الأحزاب والمنظمات وعلى عجزها ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها ، والتي عملت على اختراق جل الجمعيات واحتوائها ، والضغط على الأحزاب السياسية[1]

[1] بلال موازي، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر، **مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، العدد 01 جانفي 2015، ص 148

واذا كانت نسبة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات ، تبين درجة الدور التعبوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من اجل تنشئة الافراد سياسيا ، فإنه يلاحظ امتناع المواطنين عزوفهم عن المشاركة في العملية السياسية ، ففي انتخابات 2012التشريعية مثلا ، كانت نسبة المشاركة 42.26% ، بل ويرى البعض ان نسبة المقاطعة فاقت 80% [1]

وهذه النسبة المتدنية في الانتخابات ، وقلة اهتمام المواطنين بها ، انعكاس حقيقي لظاهرة امتناعهم عن المشاركة في الانتخابات ، وبالتالي تعني عجز مؤسسات المجتمع المدني على زرع المبادئ و القيم السياسية ، ونشر الوعي السياسي ، وتعبئة المواطنين وتحسيسهم وتنشئتهم سياسيا . وحتى الاقبال الضعيف هذا ، لم يكن دافعه اسم الحزب وبرنامجه ، وانما كان العروشية والعلاقات الشخصية للمترشحين ، ويرجع هذا إلى فقدان الثقة بين المواطنين و الأحزاب .كما يدل هذا الامتناع ، على عجز الأحزاب السياسية على تقديم البديل عن النظام ، فهي في نظر الكثيرين تسانده ، وتمشي في ركابه.

ومن جهة أخرى ، وبما ان التنشئة السياسية هي عملية مستمرة ، الا ان الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ظلت دائما ذات نشاطات ظرفية او موسمية متقطعة تظهر فقط في المناسبات الانتخابية ثم تنسحب وتختفي[2]

كما يعود ضعف المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية معه ،مما جعل التعبئة الجماهرية والحملات الانتخابية غير متوازنة ، وذلك الان المجتمع المدني ظل مستغلا من قبل النظام لدعم مرشحيه ، فيقوم بتعبئة المواطنين

[1] عزيز ضميري، الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة، **رسالة ماجستير** جامعة باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008/2007. ص 123

[2] عمر عابد، المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية، مذكرة ماستر جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016/2015. صص 15،14

من خلال المؤتمرات و الحملات الدعائية والإعلامية ، ليس كأداة للمشاركة الفعلية بل كأداة لمساندة قراراته و اختياراته .

وهكذا فان تبعية المجتمع المدني للنظام الحاكم ،أثرت على حياديته و استقلاليته ،وعلى أداء ادواره الحقيقية عامة وفي التعبئة الجماهيرية والتنشئة السياسية خاصة .

2-دور المجتمع المدني في تدعيم ثقافة المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية ، تمكن المواطنين من المساهمة في حياة السياسية كناخبين ،او كجماعات او كأحزاب سياسية ، او كعناصر ناشطة سياسيا وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها ان تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية ، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية إزاء القضايا والاهداف العامة للبلاد من خلال تنشئتهم وتوعيتهم كما اسلفنا [1]

واذا ما تم استعراض مساهمة منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الجزائر في السنين الاخيرة ، فإنها قد تمثلت في :

-الانتخابات التشريعية لماي 2012، و التي عرفت مشاركة 44 حزبا ، تتنافس على 462 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني ،وكانت نسبة المشاركة 43.14%.

-الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) ، لنوفمبر 2012، عرفت مشاركة 44 حزبا بالإضافة الى الاحرار. وكانت نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية 44.27% (مقارنة ب43.96%في 2007).

[1] محي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي دوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير جامعة بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/2011، صص 17، 18.

اما انتخابات المجالس الولائية ، فقد عرفت مشاركة 52حزبا + الاحرار .وكانت نسبة المشاركة 42.84 % (مقارنةب43.26%في 2007،والتي شارك فيها 24حزبا فقط)

-الانتخابات الرئيسة افريل 2014.كنات نسبة المشاركة 50.71%، وقادت الى جدل حاد في الطبقة السياسية و المجتمع المدني ، بين مؤيد ومعارض لترشيح بوتفليقة للعهدة الرابعة نظرا لحالته المرضية، حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86 من الدستور الخاصة بعدم الترشح بسبب العجز ولكن المجلس حيث طالب المعارضون بتطبيق المادة 86من الدستور الخصة بعدم الترشح بسبب العجز ولكن المجلس الدستوري رفض ذلك.

-الانتخابات التشريعية لماي 2017، وعرفت مشاركة 55حزبا +الاحرار اما نسبة المشاركة فوصلت الى 38.55ر%.

-الانتخابات المحلية لنوفمبر 2017، وشهدت مشاركة اكثر من 50 حزبا ، ووصلت النسبة الى 46.86%في البلدية ،و44.96%في الولاية[1]

ما يلاحظ بالنسبة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية انها كانت كبيرة ،ويظهر ذلك في مشاركة عدد لابأس به من الأحزاب السياسية ،انها كانت كبيرة ويظهر ذلك في مشاركة عدد لابأس به من الأحزاب السياسية في مختلف الانتخابات التي جرت ، الا ان نتائج هذه الأحزاب كانت منخفضة جدا ، وذلك بسبب سيطرة حزبي النظام :جبهة التحرير الوطني ،وتجمع الوطني الدمقراطي .اما مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات ،فقد كانت هناك مقاطعة كبيرة لهم مقارنة بعدد المسجلين منهم ، وهذا يدل على عجز مؤسسات المجتمع

[1] يسعد والي، الانتخابات البرلمانية و المالية و عواقبها على القطب الحزبي الرائد، ملتقى بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2013.

المدني على غرس المبادئ و القيم السياسية ونشر الوعي ، وتعبئة الافراد ، وتحسيسهم وتنشئتهم سياسيا ، للاهتمام بمثل هذه الأمور، وكذلك عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم .

اذن رغم محاولات الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني توسيع المشاركة السياسية ، الاانها لم تكن كما ينبغي ، لان نشاطاتها ظلت مناسبتيه ،كما انها لم تكن تملك قوة التأثير على المواطنين لترسيخ ثقافة سياسية من اجل تنشئة سياسية . كذلك نظرا لعجز هذه الأحزاب على تأطير المواطنين وتوجيههم مما أدى الى انقطاعهم عن المشاركة السياسية ، خاصة في الانتخابات ، او تعبئة الغير متوازنة للافراد .كل هذا أدى الى عدم إمكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية .لكن رغم هذا أدى الى عدم إمكانية لعب مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في عملية التنشئة السياسية .لكن رغم هذا فان المجتمع المدني في الجزائر اصبح بعد ذلك اكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل ، عندما كان يسود الركود و التهميش وحتى وان اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات و المآخذ التي ضلت عالقة به، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية والدعم المطلق للسلطة في الانتخابات ، طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية ،او كان الامر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها و احتوائها ، او حتى اقصاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره . ان هذه الحركية للمجتمع المدني ، وبصرف النظر عن خلفياتها وسلبياتها، يمكن اعتبارها شيئ إيجابي في اطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكلفها الدستور الجزائري .وربما هذه الحركية جاءت كذلك في سياق ما شهدته الساحة العربية ، فيما سمى بالربيع العربي ، وكذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية ، دون وصاية السلطات الحاكمة .يضاف الى هذا قرب موعد الانتخابات

الرئاسية في افريل 2019، والتي فرضت على المجتمع المدني ان يكون له موقف ، وان يثبت وجوده في الساحة .[1]

وقد ظهرت هذه الديناميكية للمجتمع المدني (الحراك) الخاصة ضد ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة لهذه الانتخابات منذ 22فبراير 2019.وقد استطاعت هذه الحركية إخبار النظام على إلغاء العهدة الخامسة وتأجيل انتخابات 18أفريل 2019، ثم استقالة بوتفليقة قبل نهاية عهدته الرابعة والأمور خضعت لتطورات متلاحقة بالإتجاه نحو انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019.

3-علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالنظام السياسي

كما أشير آنفا فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد في تعامله مع موضوع المجتمع المدني وتشجيع إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية ، إلى امتصاص غضب المواطنين واستيائهم ، بسبب تدهور الأحوال المعيشية ، والتي ازدادت تفاقما . كما قصد إحكام قبضته على الوضع العام ، حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى هرم السلطة .ورغم ما عاشته الجزائر من هدوء نسبي ، مقارنة بالدول العربية ، الا ان هذا لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر و الاحتجاج ضد النظام في كثير من جهات الوطن، وفي كثير من المرات ، تعبيرا عن الوضع الاجتماعي السيئ ، وعن الظلم ، واستنكارا لمختلف مظاهر الفساد وغير ذلك من المشاكل.

وقد استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية من هامش الحرية الذي يكلفه الدستور الجزائري ، لكن هذا الهامش عادة ما كانت تملؤه اما تنظيمات طلابية متعددة ، تخضع لهذا الاتجاه السياسي او ذلك ، واما نقابات هي في بعضها غير

[1] عمراني كربوصة، المجتمع المدني في ضل الحراك العربي الراهن، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد 16 ، سبتمبر 2018، جامعة بسكرة، ص 162

قادرة على الحركة. بالإضافة إلى ان كثيرا من منظمات المجتمع المدني تحولت الى لجان دعم ومساندة للرئيس بوتفليقية وللنظام القائم في مختلف القضايا المطروحة ، وهذا ما يثير مسألة الاستقلالية التي تعتبر من الأمور الأساسية في موضوع المجتمع المدني[1]

كما استفادت هذه النشاطات الاحتجاجية ، كما أشير آنفا من انعكاسات الربيع العربي الحركية ، وخاصة بعد رفع السلطات الجزائرية لحالة الطوارئ التي كانت تحظر مثل هذه النشاطات وتمنعها.

ومن أهم هذه النشاطات الاحتجاجية قبل الحراك ، الذي انطلق منذ 22 فبراير 2019، نذكر على سبيل المثال ، التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة ، والتي ظهرت مباشرة بعد إعلانه الترشح لهذه العهدة في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014. و اهم هذه التنظيمات حركة بركات ، التي قامت بتنظيم احتجاجات متواصلة امام الجامعة المركزية بالعاصمة ، منها احتجاج ضخم يوم 14 مارس 2014 ، والذي ضم كثيرا من الفئات الاجتماعية غلبت عليها النخبة المثقفة من اعلاميين وسياسيين وأساتذة جامعيين وموظفين[2]. كما نظم أساتذة الجامعة وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة يوم 12 مارس 2014.

وأهم المبررات التي أعلنتها هذه التنظيمات الإحتجاجية لهذه العهدة نجد: 1-حالة الجمود السائدة في مختلف القطاعات: الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية والإعلامية ، الذي ميز أداء المؤسسات الحكومية وكذا المعارضة . ويظهر هذا خاصة في التضييق في المجالين السياسي والإعلامي ، بالإضافة الى الفوضى في الأداء الاقتصادي ، رغم تحسن الحالة المالية للدولة آنذاك زيادة على الفساد المستشري

[1] بومدين بوزيد، حدود قوة التشريع و التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي، المجلة العربي للعلوم السياسية، العدد 11 2006 ، ص 64.
[2] عمراني كربوسة، مرجع سابق ص 163

في كثير من قطاعات الدولة، حتى وصل الى المؤسسات الهامة فيها، كشركة سوناتراك ، ووزارة الأشغال العمومية وغيرهما [1]

3- حالة اليأس و الاستياء التي هيمنت على فئات كثيرة من الشعب ، بسبب الوضع الاجتماعي و الاقتصادي المزري، وبسبب خصوصية المؤسسات و الأملاك العمومية بطريقة مريبة، وعدم وجود برنامج اقتصادي واضح ودقيق ، بالإضافة الى تكريس وتدعيم الجمود .بالمحافظة على نفس الوجوه في المناصب العليا دون تغيير ، رغم إجراء انتخابات شكلية ، التي اصصبحت فقط وسيلة لتقوم النخب الحاكمة بتجديد نفسها بنفسها ، وكسبها الشرعية بواسطة طرق تكرر مع كل موعد انتخابي شكلي[2]

3-يضاف إلى هذا الانتقادات الكبيرة التي وجهها السيد اليمين زروال ، الرئيس السادس للجزائر في رسالة الى الشعب يوم 19 مارس 2014، في ذكرى النصر حول الأوضاع العامة في البلاد ، حيث دعمت هذه الرسالة من موقف حركات المجتمع المدني الرافضة للعهدة الرابعة ، وزادتها إصرارا.

وفي مقابل نشاط هؤلاء الرافضين ، هناك نشاط المؤيدين للعهدة الرابعة ، وتتمثل في جل التنظيمات الطلابية بمختلف الجامعات الجزائرية ، والتي اجتمعت بالجزائر العاصمة يوم 14 مارس 2014، ودعت الى ضرورة دعم ومساندة ما اسمته بمرشح " الوفاء و الاستقرار" . وهو نفس موقف منظمة الزوايا التي اجتمعت بالعاصمة في نفس اليوم ، وضمت شيوخ الزوايا على مستوى الوطن ، والذين عبروا عن دعمهم ومساندتهم لبوتفليقة ، بل و أعلنوا "البيعة" لعهدة رابعة . بالإضافة إلى المركزية النقابية....وغيرها من الفعاليات

.

[1] مرجع سابق

[2] بن يمينة شايب الذراع، وضعية المؤسسات الديمقراطية و اثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ص ص 189، 190

وكانت مبررات هذه التنظيمات من هذا الدعم والمساندة ما يلي:

1-للرئيس بوتفليقة الفضل في القضاء على الإرهاب ، بعد اصدار قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية مما أدى الى استقرار البلاد، وعودة الحركية السياسية والاقتصادية لها، وخاصة عودة الاستثمارات الكبيرة و الأجنبية منها على الخصوص.

2-عودة الجزائر إلى صف الدول الهامة . وهو ما ظهر في الحركية الكبيرة التي شهدتها الديبلوماسية الجزائرية ، حيث أصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مع القوى المؤثرة في العالم في كثير من قضاياه.

المطلب الثالث : تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

يمكن تقويم تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر من خلا تقويم البعدين المدروسين سابقا أي البعد الدستوري و البعد الانتخابي :

أ-على المستوى الدستوري :

برغم الإيجابيات الدستورية التي تظهر بأن النظام السياسي الجزائري ليس مغلقا على البرنامج الدمقراطي الراهن ، وعلى المشاركة السياسية ، وحقوق الانسان ، وأن المسيرة التعددية ليست نائبة ولا مهددة ،إلا اننا يمكن أن نبدي الملاحظات التالية :

1-عدم مسايرة تجربة الجزائر الديمقراطية على غرار تجارب كثير من الدول العربية تجارب دول أوربا الشرقية ، ففي هذه الدول انهارت الإيديولوجية المهنية وحدث الانقطاع في تاريخ السياسي وفي شكل نظام الحكم فيها .

2-بالرغم من النصوص الدستورية ، و الضمانات الكثيرة إلا أنها تصطدم بكثير من العوائق ،فدستور 1989وتعديل الدستور لسنة 1996يحيلان تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن استدراكات على النصوص وشروط سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرها .

3-القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية ، وبصفة خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 1996

4-استمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص دستوريا على استقلاليتها .

5-عدم تمتع المؤسسات المنتخبة ، وبصفة خاصة المؤسسة التشريعية بصلاحيات كبيرة تجعلها تستقل بقرارتها وتشارك فعليا في اقتراح القوانين ،الأمر الذي قلص من أهمية هذا الجهاز.

6-تفشي ظاهرة قمع الرقابة ، فالرقابة تعني المساءلة وتحدي السلطة وتقييد الهيمنة ،ووجودها بشكلها الرسمي يحقق الديمقراطية ،في حين تضييق الخناق على آليات الرقابة ،وتقييدها يحول دون تحقق حقيقي في الممارسة الديمقراطية .

7-عدم خروج التقنيات عن مورثات النظام السلطوي ، فبالرغم من أن بنود الدستور الجديد قد فتحت الباب أمام التعددية السياسية ،إلا أنها ضخمت من صلاحيات رئيس ألجمهورية بشكل جعله الفاعل الأساسي والرئيسي في النظام السياسي .

ب-على المستوى الانتخابي :

بالرغم من الإيجابيات المسجلة ،والمتعلقة بتميز هذه الانتخابات بمشاركة متعددة ومتنوعة ،إلا اننا نسجل عليها الملاحظات التالية :

1-عدم مسايرة قوانين الانتخابات للتحول، فمن قضية الوكالات إلى قضية المحاضر إلى الصناديق المستقلة، وغيرها من الإشكالات الأساسية المرتبطة بهذا الأمر مع إبداء إجابية أساسية في آخر قانون انتخابات من خلال الضمانات الجديدة .

2-حصول الحزب المهيمن أو المساند من طرف السلطة في أغلبية الانتخابات على معدلات كبيرة ، وهذا ما نسجله على عدة انتخابات عرفتها الجزائر في فترة التحول .

3-ظاهرة المستقلة (الأحرار):

إذا كان الأصل في الحياة الحزبية ، والعملية الانتخابية أن الذي نخوضها منخرط في حزب ،فإن الجزائر على غرار بعض التجارب العربية تشهد ظاهرة أخرى هي وجود عدد معتبر من المستقلين في الانتخابات ، يتجاوز في بعض الأحيان عدد المرشحين الحزبيين .

4-الإقصاء: كثيرا ما يتم اللجوء إلى إقصاء بعض القوائم ، وهذا باستخدام آليات قانونية أحيانا وغير قانونية في أحيان أخرى.

5-استخدام العنف: عرفت كثير من الانتخابات موجة عنف كبيرة ، كان أهمها الموجة الكبيرة التي ظهرت في الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التشريعية ، وموجة العنف في بعض الأحيان لا تكون مقتصرة على أحزاب المعارضة فقط ،وإنما من الحزب في بعض الأحيان لا تكون مقتصرة على أحزاب المعارضة فقط ، وإنما من الحزب المهيمن أيضا .

هذه الملاحظات التي تؤكد على أن هذه التحولات السياسية ذات الابعاد الدستورية والانتخابية لم تصل بعد إلى مرحلة النضج على شاكلة ما تم في بعض التجارب التي عرفت نفس المسارات و التي منها دول أوربا الشرقية

خلاصة و استنتاجات:

و مما سبق يمكن القول أن التجربة السياسية في الجزائر منذ دستور 1989 كانت لها الكثير من الإيجابيات كفتح هامش حرية التعبير بشكل موسع و تأسيس دساتير تسمح بالعمل السياسي للكل، لكن الممارسة العملية تعطي لنا الكثير من السلبيات التي جعلت النخبة الحاكمة مازالت تسيطر على الوضع العام بما يسمح باستمراريتها، و هذا راجع لعدة أسباب و نذكر منها :

قدرة النخبة السياسية في التعبئة و اللعب على مشاعر المواطن البسيط و خاصة باستعمال الرموز الثورية تارة ، و تارة أخرى استعمال ورقة العشرية السوداء كفزاعة، فالنخبة دائما ما تسوق لنفسها أنها الحافظ الرسمي لاستقرار الدولة.

قدرة النخبة الحاكمة على إيجاد الصيغ القانونية التي تخدم مصالحها بشكل دقيق جدا .

خلق مجتمع مدني يجري في فلك السلطة و يقتات من عطاياها لتكسير أي محاولة جادة لبناء مجتمع مدني حقيقي و الذي يساهم في خلق المواطن الحقيقي .

و بعد حراك 2019 ظهرت موهبة جديدة للنخبة الحاكمة و هي استغلال مشكل الهوية و الصراع حولها في حشد المساندة الشعبية .

خـاتمة

خاتمة

لقد عاش الوطن العربي مخاضا سياسيا يتمحور حول الاتجاه نحو التكريس الديمقراطي ، فهذا الانتقال من النظم الشمولية إلى نظم ديمقراطية يمر عبر مرحلة وسطى تسمى بالنظم الهجينة ، أو ما يعرف حديثا يالدكتاتوريات المنفتحة وهي أنظمة تتميز عموما بأنها تحوي الآليات الديمقراطية كالمؤسسات التمثيلية (البرلمان ، المجالس المحلية المنتخبة...إلخ) و الاحتكام إلى الصندوق في اختيار أصحاب المناصب السياسية ،إلا أن هذه الأليات تكون منقوصة ومفرغة من محتواها سواء عن طريق ثغرات قانونية أو ممارسات عرجاء للعمل السياسي .

إن المتتبع للحياة السياسية في الجزائر يجدها لا تختلف عن الكثير من الدول العربية الأخرى ، فهي حياة ظاهرها ديمقراطية وباطنها غير ذلك ، فالملاحظ هو استمرار نفس النخبة الحاكمة رغم تغير الوجوه السياسية التي في الواجهة لقد مرت الجزائر منذ سقوط حكم الحزب الواحد في دستور 1989 بعدة محطات ، وأهمها المرحلة الأولى بعد هذا الدستور الذي اعتبره أغلب خبراء القانون الدستوري أنه أفضل دستور ديمقراطي في تاريخ الجزائر .إذ أنه انتج حياة سياسية اتسمت بحرية التعبير الكاملة وحرية الممارسة السياسية المطلقة إلا أن الثقافة السياسية السائدة عند النخب والشعب الجزائري لم تسمح باستغلال أمثل لهذا الدستور ،فكانت الممارسات متطرفة جدا وغير ديمقراطية ، مما أدخل الجزائر في دوامة عنف سياسي مازلنا إلى الأن ندفع ضريبتها.

وشهدت الجزائر عدة محطات إصلاحية من الناحية القانونية إلا أنها لم تتطور من الناحية الممارساتية إلى الحد المطلوب ويعد هذا بسبب التنشئة السياسية العرجاء ، وانشار الفساد في العمل السياسي ، ولعل أهم عائق هو عدم تدعيم

قيم المواطنة الحقيقية في نفوس أفراد الشعب الجزائري لما يخدم الثقافة السياسية الصحيحة .

إن قيم المواطنة الحقيقية تساهم في خلق ذاك الفرد الذي يساهم في بناء الدولة من منظور المصلحة العامة قبل الخاصة ، وهذه القيم تساعد على إصلاح العمل السياسي و أخلقته ووضعه في المسار الصحيح . وعليه فإن وجب على النخبة السياسية القيام ب:

-الاهتمام بالتنشئة السياسية الصحيحة في المؤسسات الرسمية بوضع برامج تعليمية مناسبة لذلك .

-تشجيع المواطن على الانخراط وتأسيس الجمعيات التطوعية ، فالمجتمع المدني هو المكون و المؤطر الأمثل للمواطن الحقيقي الذي يبذل مجهودات في سبيل مجتمعه دون انتظار المقابل المادي .

-القضاء على كل اشكال الفساد الاقتصادي و الذي يؤثر بطريقة أو بأخرى عن العمل السياسي.

-إصلاح القوانين لما يخدم التكريس الديمقراطي لا بما يخدم بقاء النخبة الحاكمة.

-التشجيع على خلق مؤسسات إعلامية حقيقية ومهنية لما لها من دور فعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية.

وفي الأخير يمكننا ان نقول أن هذا البلد والذي هو الجزائر الحبيبة لا نملك غيرها ولا يمكن توفير بديل لها. ولذا فإننا مطالبون كأفراد وجماعات إيجاد حلول وسطية تخدم استمرار وتقوية الدولة، فأي تصرف أناني من أي فئة يؤدي إلى ارتباك ونشاز في اللحمة المجتمعية وهو ما يهدد وجودنا ككل.

قائمة المراجع :

أ- المصادر العربية:

- الكتب:

1- ابن المنظور,جمال.**لسان العرب**,ط2,بيروت, دار إحياء التراث العربي,1993

2- أحمد مالكي وآخرون ، **لمادا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب ؟دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009

3- أديب نصور، **وطنيون وأوطان**، بيروت : دار العلم للملايين، ط1 1952

4- آلان توران، تر: حسن قبيسي. **ماهي الديمقراطية؟حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ؟**.بيروت:دار الساقي ،1994

5- البخاري، **صحيح البخاري**، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422 ه

6- برتران بديع ،زمن **المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة :جان ماجد جبور ، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2015

7- برهان غليون :"**بيان من أجل الديمقراطية** ،، ط4، الجزائر،إربوشان ،1990،

8- برهان غليون،حول **الخيار الديمقراطي:دراسة نقدية** ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1999

9- توفيق حسنين إبراهيم ،**النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005

10- جبرائيل ألموند وآخرون ، **السياسة المقارنة إطار نظري** ، ترجمة : زاهي بشير المغيربي،جامعة قار يونس ، بن غازي ، 1996،

11- جمال فتان وآخرون ، **العرب وتحديات النظام العالمي** ،ط1، بيروت ، بيروت ، امركز دراسات الوحدة العربية ، اكتوبر 1999

12- جوزيف كشيشيان ،**السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية** ،ج1، تلرجمة:محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ،لبنان :رياض الريس للكتب والنشر ،2013.

13- جون ستيوارت مل، **الحرية**، ترجمة: عبد الكريم أحمد مؤسسة سجل العرب، القاهرة:1966

14- حسن الحنفي، **مقدمة في علم الاستغراب**. الدار الفنية للنشر و التوزيع (د.ط.ت)

15- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى، ط2، 1993

16- صامويل هانتيغتون ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ،ترجمة :عبد الوهاب علوب ،الكويت :دار سعاد الصباح ،1993

17- عبد الله العروي ،**مفهوم الدولة**، ط9،الدار البيضاء المغرب :المركز الثقافي العربي،2011.

18- فيليب برو،**علم الاجتماع السياسي** ،ترجمة:محمد عرب صاصيلا ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998.

19- لاري ألونيز، **نظام الحكم في الوليات المتحدة الأمريكية** (ترجمة جابر سعيد عوض، الاجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية

20- محمد الزين حسن،الربيع العربي:**آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**،ط1.(بيروت،دار القلم الجديد،2013)

21- محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية** ، ط، ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1998،

22- محمود حيدر واخرون ،**ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي** ، بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012.206.

23- هدى ميتكس ، دراسة النظم السياسي في العالم الثالث ، في : علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد ، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** . القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999،

24- يوسف الشويري ،"**الشوري والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي : آليات الانتقال "، في : مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ،تحرير: علي خليفة الكواري، ط .2 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005

- المقالات:

1- بلال موازي، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر، **مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، العدد 01 جانفي 2015

2- بن يمينة شايب الذراع، وضعية المؤسسات الديمقراطية و اثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، **مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 03

3- بومدين بوزيد، حدود قوة التشريع و التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي، **المجلة العربي للعلوم السياسية**، العدد 11 2006.

4- حسن رمعون، الاستعمار الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر العلاقة بين الدين والسياسة، **مجلة إنسانيات**، الجزائر، العدد 2006،31

5- حسنين توفيق إبراهيم ، معوقات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي،**مجلة الديمقراطية** ، مركز الأهرام

6- عبد الإله بلقزيز،"نحنو والنظام الديمقراطي"، **المستقبل العربي** 236،اكتوبر 1998.

7- عمراني كربوسة ،"المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟"،**مجلة العلوم الإنسانية**16،جامعة بسكرة،سبتمبر2014

8- عمراني كربوصة، المجتمع المدني في ضل الحراك العربي الراهن، مجلة **العلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد 16 ، سبتمبر 2018، جامعة بسكرة،

9- فاطمة مساعيد ، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة "، **دفاتر السياسة و القانون** ، أفريل 2011

10- قاسي فوزية، المواطنة الديمقراطية في الدول العربي الواقع و التحديات، **مجلة القانون، المجتمع و السلطة**، جامعة وهران02 ، العدد 2016/05،

11- محمد حربي، الوطنية الشعبوية بمدينة سكيكدة، مجلة **إنسانيات**، الجزائر، العدد 16، 2002،

12- محمد صافو، " ازمة المواطنة والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي"، **مجلة القانون المجتمع والسلطة** 2016 العدد الخامس

13- نادية خلفة، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع،2016

14- نبيل حليلو ، "التنمية و الثقافة السياسي :أية علاقة ؟"مجلة **العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ع. 08 ، جوان 2012،

15- نبيل كريبش ، " آفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 31 ،جوان 2009.

- القوانين:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل 2006، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2008

2- النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979

- الدراسات غير المنشورة:

1- بن بختي عبد الحكيم ،"المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009

2- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر 2008.

3- زكرياء بورني، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر–"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010

4- عزيز ضميري، الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة، رسالة ماجستير جامعة باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008/2007.

5- عمر عابد، المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية، مذكرة ماستر جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016/2015.

6- محي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي دوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير جامعة بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/2011،

7- مخلوف البشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1995-1998) ، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران

8- هشام دراجي، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر: دراسة تطبيقية على طلبة قسم العلوم السياسية بسكرة، جامعة بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016

9- يوسف زدام ، دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013،

- المواقع الإلكترونية:

1- محمد لخضر حرز الله، ما هي نقاط قوة الحراك الشعبي الجزائري، نقلا عن : https://www.sasapost.com/opinion/positive-points-in-algerian-revolution/، بتاريخ: 2021/05/27. 11:00

2- قادة جليد، الحراك الشعبي في الجزائر، قراءة استشرافية، نقلا عن: https://www.raialyoum.com/index.php، بتاريخ: 2021/05/28، 13:00

3- منير عزيب، سسيولوجية الحراك الشعبي في الجزائر، نقلا عن : https://mqqal.com/2019/08/، بتاريخ: 2021/05/28، 14:05.

4- عباس عمار، قراءة في التعديل الدستوري 2008 ، نقلا عن: http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-20082009-1996-1.html، بتاريخ: 2021/06/13، 16:35.

5- الربيع العربي_ وإشكالية _التحول _الديمقراطي http:ar .scribd .com /mobile /document /331573689/890

6- حسنين توفيق إبراهيم ، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، نقلا عن : https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، 2021:15:25/06/15 .

7- علي الدين هلال ، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة :قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ، أنظر الرابط الالكتروني : noor.se/article/asp?19571stash.depuf

8- ياسين السيد ، "صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي "، أنظر الرابط الالكتروني : http://www.arabic.carneigieendowment.org/publications/fa=viwandid45980

9- جواد الحمد ، "دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات " ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، أنظر الرابط الالكتروني : http://mesc.com.jo/ouvrision/20

10- عارف المعمري، "المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية (1-4)، على الموقع الإلكتروني: http://www.yafa-news.net/archives/77701

ب- المصادر الأجنبية:

1- Mohammed Harbi , Le F.L.N. Mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). France : paris : éditions jeune afrique,1980

2- Perrim ; A(2013) ; "Introduction to the special issue on the Arab spring "; university of Pennsylvania ; Journal of international law 34 (2) ; Art .8

3- Said ;AMIR Amjomand ; the arab revolution of 2011; acomparative perspective ; sunny press; 2015.

4- Sidney Verba and Lucian W.PYE; Political Culture and Political Development; University press; New jersey, 1965

فهرس المواضيع

مقـدمة..... 1

أولا: أهمية الموضوع:..... 2

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:..... 3

ثالثا: أهداف الدراسة :..... 4

رابعا: الإشكالية:..... 4

خامسا: فرضيات الدراسة:..... 5

سادسا: الإطار الزماني والمكاني للدراسة:..... 5

سابعا: ألمقاربة المنهجية للدراسة للدراسة..... 5

ثامنا: ادبيات الدراسة..... 6

تاسعا: تقسيم الدراسة:..... 7

عاشرا: صعوبات الدراسة:..... 7

الفصل الأول..... 10

الإطار المفاهيمي للمواطنة ومدى تطبيقها في الجزائر..... 10

المبحث الأول : مفهوم المواطنة..... 11

المطلب الأول : تعريف المواطنة لغة اصطلاحا..... 11

المطلب الثاني: التطور التاريخي في مفهوم المواطنة..... 11

المطلب الثالث: مفهوم المواطنة في الفكر الساسي الغربي..... 16

المبحث الثاني: أبعاد بنية المواطنة..... 26

المطلب الأول: تقسيمات المواطنة..... 26

المطلب الثاني: ابعاد ومقومات المواطنة..... 28

المطلب الثالث: أسس المواطنة الديمقراطية..... 31

المبحث الثالث: المواطنة في الجزائر..... 35

المطلب الأول: تطور مبادئ المواطنة في الجزائر قبل التعددية الحزبية..... 35

المطلب الثاني: واقع المواطنة في الجزائر 42
المطلب الثالث: معوقات تكريس المواطنة في الجزائر 46
خلاصة و استنتاجات: 51
الفصل الثاني 52
الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي –الجزائر انموذجا- 52
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي 53
المطلب الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي 53
المطلب الثاني: مراحل وطرق الانتقال الديمقراطي 59
المطلب الثالث: المداخل المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي 67
المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي 75
المطلب الأول :طبيعة الأنظمة العربية 75
المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي وعملية الانتقال الديمقراطي 78
المطلب الثالث: معوقات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي 81
المبحث الثالث : الانتقال الديمقراطي في الجزائر 85
المطلب الأول: مراحل الانتقال الديمقراطي في الجزائر 85
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تعزيز الانتقال الديمقراطي 93
المطلب الثالث : تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر 102
خلاصة و استنتاجات: 105
خاتمة 106
قائمة المراجع : 109

ملخص الدراسة

إن هذه الدراسة تتناول إحدى المواضيع المهمة حاليا، فهي تغوص في حال وطننا العربي لتحلل واقعه السياسي، فهذا الوطن يعيش مرحلة جادة و خطيرة تتمثل في أنها مرحلة شد و جذب بين النخب الحاكمة و معارضيها ، فالنخب الحاكمة تحاول الحفاظ على مكتسباتها و سلطاتها و منافعها المادية و المعارضة تحاول الوصول إلى السلطة لتغير قواعد اللعبة السياسية،

إن مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تعيشها المنطقة العربية عامة و الجزائر خاصة أظهرت الكثير من العيوب في المناخ السياسي عطلت هذا الانتقال، لذا حاولنا في هذه الدراسة إثبات أن المواطنة الحقيقية هي السبيل الوحيد للخروج من أزماتنا السياسية لبناء نظام ديمقراطي مبني على الحرية و العدل و المساواة.

This study deals with one of the important topics now, as it delves into the situation of our Arab homeland to analyze its political reality, as this country is going through a serious and dangerous stage, which is a stage of tension and attraction between the ruling elites and their opponents. The opposition is trying to gain power to change the rules of the political game.

The stage of democratic transition experienced by the Arab region in general and Algeria in particular showed many defects in the political climate that hindered this transition, so we tried in this study to prove that true citizenship is the only way out of our political crises to build a democratic system based on freedom, justice and equality.